الفصل الرابع

الدروس المستفادة من الأزمة والرؤية المستقبلية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع
الدروس المستفادة من الأزمة والرؤية المستقبلية

تشكل الأزمة المالية العالمية فرصة أكبر مما كان قائمًا فيما مضى لسكان العالم وقياداتهم لإعادة هيكلة علاقاتهم الاقتصادية بصورة أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة بعد التأكد من حاجة النظام الاقتصادى والمالى الدولى للإصلاح أو التغيير، حيث فشل فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ومنع حدوث الأزمات العالمية المتكررة، بل وعمل بشكل دائم على تحويل ونقل الموارد من الاقتصادات الفقيرة إلى الاقتصادات الغنية، كما أن الاندماج والترابط فى الاقتصاد العالمى بفعل العولمة جعل الأزمات الاقتصادية تنتقل بين دول العالم، وتتحول إلى صدمات اقتصادية تؤثر بشكل قوى على الاقتصادات الضعيفة والهشة، ومن ثم فإن الأزمة الحالية، والتى بدأت فى عام ٢٠٠٨م، تؤكد على الحاجة إلى تغيير جوهرى وهيكلى فى الاقتصاد العالمى، وهو ما دفع الكثير من الاقتصاديين لطرح البدائل المختلفة لما هو قائم ؛ فالبعض يرى أن النظام العالمى بحاجة إلى درجة أعلى من التنظيم والرقابة خصوصًا على القطاع المالى والمصرفى، فى حين يتحدث البعض عن ضرورة وجود دور قوى للدولة فى الاقتصاد فى ظل النظام الرأسمالى القائم للحد من الإنحرافات من خلال دمج القطاعين العام والخاص فيما يعرف بالقطاعات المختلطة، وهى أنظمة سبق تطبيقها فى فترات سابقة فيما كانت رأسمالية الدولة مسيطرة إلى حد كبير، بينما يرى البعض ضرورة تأميم الاحتكارات المالية العالمية، وتأسيس

حكومات اشتراكية ديمقراطية تقدمية.

وعلى مستوى الاقتصادات النامية بشكل عام والاقتصادات الأفريقية بشكل خاص فإن الصدمات الاقتصادية العنيفة التى تتعرض لها كنتيجة مباشرة لارتباطها المتزايد بالاقتصاد العالمى تدعوها لإعادة التفكير فى النموذج الاقتصادى الملائم، والذى يمكنها من تلافى هذه الصدمات، أو يجعلها أكثر قدرة على مواجهتها على أقل تقدير.. ويقدم هذا الفصل محاولة للإجابة على تساؤل رئيسى مفاده ما هو النموذج الاقتصادى الملائم للتطبيق فى دول القارة الأفريقية؟ وما هى السياسات الاقتصادية المقترحة والتى تمكن الدول الأفريقية من تفادى الصدمات الاقتصادية وتقليل آثارها على اقتصاداتها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سنقدم فى المبحث الأول عرضًا لبعض التجارب الاقتصادية التى استهدفت الخروج عن السياق العام للرأسمالية العالمية من خلال محاولة تحقيق التنمية المعتمدة على الذات كالتجربة الماليزية فى شرق آسيا، وتجربة فنزويلا فى أمريكا اللاتينية، أو تجارب لدول نامية أخرى استطاعت تحقيق نمو مطرد مثل كوريا الجنوبية والبرازيل: مع التعرض لتجربة من تجارب التكامل الإقليمى هى تجربة البديل البوليفارى لأميركتين ألبا، وتجربة لمؤسسة تمويل إقليمية، وهى تجربة بنك الجنوب ، فى حين يعرض المبحث الثانى للبديل الاشتراكى فى التنمية الأفريقية من خلال تحليل أسباب فشل التجارب الاشتراكية التى طبقت فى أفريقيا فى مرحلة التحرر الوطنى، ويقدم المبحث الثالث مجموعة من السياسات الاقتصادية الأفريقية المقترحة كبديل يمكن لدول القارة الأفريقية اتباعه فى طريقها لمواجهة أزمات النظام الرأسمالى، ومحاولتها بناء اقتصادات قوية معتمدة على الذات وقادرة على المنافسة .

المبحث الأول

تجارب تنموية ناجحة

فى ظل هيمنة الرأسمالية العالمية، والاندماج المتزايد للدول النامية فى الاقتصاد العالمى، وما نتج عنه من تعرض تلك الدول لصدمات اقتصادية عنيفة ، هناك سؤال يطرح نفسه هل تخلت تلك الدول عن تطلعاتها الوطنية نحو تنمية مستقلة، ونظام اجتماعى جديد، ووضع عالمى أكثر عدالة، رغم نضالاتها السابقة فى إطار تحررها من الاستعمار، ومحاولاتها الدؤوبة فى تلك الحقبة للاستقلال السياسى والاقتصادى، نجد أنه فى ظل كل هذه الظروف هناك تجارب لبلدان نامية عملت على الخروج من عباءة الرأسمالية العالمية ، ومحاولة خلق مبادرات مستقلة فى إطار نفس النظام العالمى القائم، حيث بزغت نماذج فى دول أسيوية كماليزيا، وأخرى فى دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا.

وفى ذلك يقول سمير أمين:" ها هى بعض بلدان الجنوب تفرض وجودها كبلدان ناهضة فى إطار ذات العولمة التى تسودها الإمبريالية، ويبقى السؤال ناهضه بأى معنى؟ هل هى عبارة عن أسواق مفتوحة أمام الاحتكارات الدولية فى المراكز الإمبريالية، أم هى أمم ناهضه بمعنى أنها قادرة على فرض مراجعات جادة لشروط العولمة الإمبريالية؟ وهل ستتمكن من الحد من سلطات الاحتكارات فى داخل هذه العولمة، وتوجيه التراكم نحو التنمية الوطنية لبلدانها؟" (١)

ورغم صعوبة الإجابة الفورية على كل هذه التساؤلات ،إلا أنها تفتح المجال للعقل والبحث والتمحيص، ودراسة مثل هذه التجارب عن كثب، ثم الخروج

(1) سمير أمين: **قانون القيمة المعولمة**، ترجمة : سعد الطويل، (القاهرة: دار العين للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م) ، ص ١١٨

بفلسفة اقتصادية قابلة للتطبيق فى دول القارة الأفريقية. وفى هذا السياق يقدم المبحث عرضًا لعدد من التجارب التنموية الناجحة لدول نامية وهى التجربة الماليزية، وتجربة كوريا الجنوبية فى منطقة شرق آسيا، والتجربة البرازيلية، وتجربة فنزويلا فى أمريكا اللاتينية، مع عرض تجربة للتكامل الإقليمى هى تجربة البديل البوليفارى فى أمريكا اللاتينية ALBA، وتجربة بنك الجنوب كتجربة لمؤسسة تمويل إقليمية .

أولاً : التجربة الماليزية:

حازت تجربة دول جنوب شرق آسيا اهتمام المحللين و الاقتصاديين، حيث انتقلت هذه البلدان فى غضون ثلاثة عقود من قائمة أفقر بلدان العالم إلى تصنيفها كدول صناعية، وهو ما دفع الاقتصاديين لدر سة تجربة هذه الدول، والخروج منها بالدروس والعبر، ويختلف الاقتصاديون والباحثون فيما بينهم فى تحديد العوامل التى ساعدت على نهوض هذه الاقتصادات وتفوقها، فالبعض يرى أن الدور الكبير للدولة فى اقتصادات هذه الدول كان له وحده بالغ الأثر فى تحقيق هذا النجاح، بينما يرأهن الآخرون على اتباع سياسات السوق المفتوحة بشكل سليم ومنضبط.

وبصفة عامة كان هناك العديد من التباينات المهمة بين مجموعة دول جنوب شرق آسيا؛ ففى حين اختار بعض الدول اتباع سياسة اقتصادية تعتمد بشكل كبير على التدخل الحكومى، اتبعت دول أخرى سياسات الإنفتاح الاقتصادى، ونهج السوق، ومن ثم يمكن القول بأن التطور الاقتصادى فى المنطقة لا يشكل نموذجًا واحدًا للنجاح.

وفى دراستنا هذه للنماذج الاقتصادية الناجحة سنهتم بتقديم التجربة الماليزية باعتبارها تجربة جديرة بالتأمل يمكن لكثير من الدول النامية الأخذ بها للنهوض من حالة التخلف والتبعية، فعلى الرغم من نفتاح الاقتصاد الماليزى واندماجه فى الاقتصاد العالمى، فإن ماليزيا ما زالت تحتفظ بقدر كبير مما يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد الوطنى، حيث تحولت ماليزيا خلال عشرين عامًا من بلد يعتمد بشكل

أساسى على تصدير عدد محدود من السلع الأولية والزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، كما كانت التجربة الماليزية فى مواجهة الأزمة الآسيوية التى شهدتها دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ م تجربة فريدة تستحق إعادة القراءة والتحليل.

لقد حصلت ماليزيا على استقلالها فى عام ١٩٥٨ م ، واتجهت إستراتيجية التنمية بها إلى الإحلال محل الواردات خصوصًا فى مجال الصناعات الاستهلاكية أو التى كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، ومع فشل هذه الإستراتيجية نتيجة ضيق السوق المحلى، اتجهت ماليزيا فى عقد السبعينيات إلى سياسة التوجه نحو التصدير، مع توسيع قاعدة الإنتاج، حيث كانت ماليزيا قبل الاستقلال تعتمد على تصدير سلعتين أوليتين هما المطاط والقصدير، وكانت أسعارهما شديدة التقلب مما جعل اقتصادها عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأولية فى الأسواق العالمية، لذا فقد كان تنويع الصادرات من أهم التدابير المتخذة بعد الاستقلال، حيث تم توجيه عدد أكبر من المحاصيل التجارية للتصدير مثل زيت النخيل والفلفل والكاكاو والأناناس، كما شهد التحول إلى سياسة التوجه نحو التصدير نموًا سريعًا فى قطاع الصناعة التحويلية من ١٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٣٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بين عامى ١٩٧٠م، ١٩٩٧م، كما أن التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد انعكست أيضًا على تغير نمط العمالة القطاعية، حيث كانت مساهمة قطاع الزراعة فى العمالة ٥٣,٥٪ عام ١٩٧٠ م ، انخفضت إلى ١٥,٢٪ فى عام ١٩٩٧م، وعلى العكس من ذلك زادت مساهمة قطاع الصناعة فى استيعاب العمالة من ٨,٧٪ من القوى العاملة، إلى ٢٧,٥٪ خلال نفس الفترة [1] ، وهو ما يشير إلى زيادة الأهمية

(1) Mohamed Ariff :" The Malaysian Economic Experiance And Its Relevanc For The OIC Member Countries" **Islamic Economic Studies**,(Vol.6, No.1, Nov.1998) , P.3

http//www.Irti.Org/Irj/Go/Km/Docs/Docoments/Idbdevelopments/Internet/English/Irti/Cm/Download/IES-Articles/Vol%206-Mahmed%20Ariff

النسبية لقطاع الصناعة فى هيكل الاقتصاد الماليزي.

تم التركيز على صناعات المكونات الإلكترونية، وهى صناعات كثيفة العمالة، مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة، وحدوث تحسن فى توزيع الدخول بين فئات المجتمع، كما كان لشركات البترول دور ملموس فى دفع السياسات الاقتصادية الجديدة فى تلك الفترة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التى كانت مملوكه لشركات إنجليزية وصينية.

وفى الثمانينيات تصاعدت الجولة الثانية من الإحلال محل الواردات ، حيث شهدت ماليزيا الخطة الرابعة والتى ركزت على محورين هما موجة جديدة من الصناعات التى تقوم بعملية الإحلال محل الواردات، بالإضافة لتصاعد برامج التصنيع الثقيل الطموحة فى قطاعات البتروكيماويات، والحديد والصلب، وصناعة السيارات فى إطار ملكية القطاع العام، مع فرض قيود حمائية شديدة على هذه الصناعات، مما يدل أنه رغم أتباع ماليزيا إستراتيجية أحلال الواردات، إلا أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالصناعات الموجهة للتصدير.

وقد شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدلات التجارة، لاعتماد الاقتصاد الماليزى على الصناعة بشكل كبير، حيث ارتفعت نسبة الصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٨,٢٪ فى عام ١٩٦٥ م إلى ١٠٠,٣٪ فى عام ١٩٩٦م، ووصلت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات إلى ضعف الدخل القومى، كما تغيرت تركيبة الصادرات بشكل كبير مما يعكس تغير ملامح الاقتصاد الماليزى، حيث انخفضت حصة الصادرات الأولية من إجمالى الصادرات من ٧٩,٦٪ إلى ١٧,٥٪ بين عامى ١٩٩٧م ،١٩٩٦م، وبالمقابل ارتفعت نسبة الصادرات المصنعة من ١١,١٪ إلى ٨٠,٦٪ خلال نفس الفترة [1] .

كما خضع هيكل الواردات أيضًا لتغيرات كبيرة، حيث انخفضت نسبة السلع

(1) Ibed,P.4

الاستهلاكية إلى إجمالى الواردات من ٢٨,٥٪ إلى ١٤,٦٪ بين عامى ١٩٧٠ م و١٩٩٦ م فى حين أن السلع الاستثمارية والوسيطة قد زادت حصتها من إجمالى الواردات، ويعكس تغير هيكل الواردات عمليات التصنيع التى تعتمد بشكل كبير على الورادات، مع زيادة الطلب على الآلات والمدخلات الوسيطة [١]، وهو ما يعكس التدخل الحكومى القوى فى النشاط الاقتصادى فى تلك الفترة .

كذلك لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا حاسمًا فى تطوير الاقتصاد الماليزى، حيث يرتبط الكثير من الصادرات المصنعة بأنشطة الاستثمار الأجنبى المباشر، خصوصًا فى الصناعات التحويلية بدءا من تجهيز الأغذية وحتى إنتاج المنتجات التكنولوجية الحديثة، وقد تزامن هذا مع مجموعة واسعة من السياسات التى استهدفت تحديث البنية الأساسية، والاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية، والتقليل من الفقر، وهو ما جعل ماليزيا تحقق إنجازًا فيما يتعلق بتوجيه منافع النمو الاقتصادى لصالح الفقراء، وكذلك الأقاليم الأقل نموًا، حيث أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة ٣٪ أو أكثر، وهى أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية [٢] كما انخفض معدل الفقر من حوالى ٤٩٪ فى عام ١٩٧٠ م إلى ٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٩م.

وبصفة عامة فقد كانت هناك عدة عوامل متداخلة ساعدت ماليزيا على التحول لتكون فى مصاف الدول الصناعية أهمها :

انتهاج ماليزيا لإستراتيجيات تنموية تعتمد على الذات بصورة كبيرة، فقد اعتمدت بشكل كبير على الموارد الداخلية فى توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل

---

(1)Ibed P.5

(2) Daim Zain Uddin:"Political Economy Of Development : The Malaysian Experience" , P. 9

http // www.unirazak. Edumy. / Tpt / Uproad/Files/6th Pupliecture,Pdf .

الاستثمارات حيث ارتفع الادخار المحلى الإجمالى بنسبة ٤٠٪ بين عامى ١٩٧٠م و١٩٩٦م - وهى الفترة التى سبقت الأزمة الأسيوية - كما زاد الاستثمار المحلى بنسبة ٥٠٪ فى نفس الفترة -وإن تغيرت تلك المؤشرات فى فترة لاحقة- كما أن ماليزيا قد تعاملت مع الاستثمار الأجنبى المباشر بحذر منذ منتصف الثمانينيات حيث سمحت له بالدخول، ولكن ضمن شروط وضعت بشكل أساسى فى صالح الاقتصاد الوطنى منها: ألا تنافس السلع التى ينتجها المستثمر الأجنبى الصناعات الوطنية التى تشبع حاجات السوق، كذلك ان تصدر الشركة ٥٠٪ على الأقل من جملة ما تنتجه، كما لا يسمح للشركات الأجنبية بتشغيل عمالة غير وطنية إلا فى حدود ضيقة، ومن جهة أخرى فقد وضعت ماليزيا الاستثمار الأجنبى المباشر فى وضع أفضل من الديون الخارجية التى ستكون فى حاجة لدفع فوائد عنها، بينما توجه الاستثمارات الأجنبية إلى الأنشطة التى قد تحقق عوائد عالية من النقد الأجنبي.

وجود درجة عالية من التنوع فى البنية الصناعية، وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعى، من صناعات استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية، وقد كان هذا الأمر محصلة لنجاح سياسات التنمية، وامتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية دائمة للتنمية من خلال خطط خمسية متتابعة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل تعدى الأمر ذلك حيث وضعت برنامجًا مستقبليًا للتنمية (برنامج التخطيط لماليزيا ٢٠٢٠م) فى إطار رؤية مستقبلية للنشاط الاقتصادى فيها.

من المهم أيضًا ملاحظة عدم إهمال قطاع الزراعة على الرغم من التوجه والتركيز على التصنيع، فعلى الرغم من الانخفاض الحاد فى الأهمية النسبية للزراعة من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى، وعائدات التصدير، إلا أن المحاصيل الزراعية التجارية لا تزال تشكل إحدى الركائز القوية فى الاقتصاد الماليزى ، حيث تم استخدام تقنيات حديثة لزيادة الإنتاجية الزراعية من بعض المحاصيل مثل زيت

النخيل والكاكاو[1]...

اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية، والاهتمام بالتنمية البشرية، والتركيز على مشروعات البنية الأساسية، والتى هى سبيل الاقتصاد للنمو المستدام فى السنوات المقبلة[2].

التدخل الحكومى فى الاقتصاد والذى كان من السمات الواضحة لفترة طويلة فى الاقتصاد الماليزى، حيث وضعت الحكومة التشريعات والمبادئ والتوجيهات، مع عدم فرض قيود على قطاع الأعمال وخصوصا فيما يتعلق بنسبة المستثمرين الأجانب فى مشروعات القطاع العام، مع زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج القومى الإجمالى حيث كان الإنفاق العام يمثل ٢٤,٥٪ فى عام م١٩٧٠، ووصل إلى ٣٨,٣٪ فى عام ١٩٨٢م، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليصل إلى ٢٤,٤٪ فى عام ١٩٨٨م، كما أن دخول ماليزيا فى برنامج الصناعات الثقيلة قد تطلب مظهرًا قويًا من مباشرة التدخل الحكومى فى التنمية الصناعية فى البلاد، وإن تراجع دور الدولة منذ منتصف الثمانينيات عند حدود رسم الاتجاهات التى يمكن أن يتحرك فيها الاقتصاد، وتوجيه القطاع الخاص، إلا أن ماليزيا وبما يتوافق مع إستراتيجية النمو تطلعًا للخارج قد أبقت الرسوم الجمركية عند مستويات منخفضة نسبيًا وفقًا لمعايير الدول النامية، مع استخدام معدلات حمائية تتسم بالفاعلية.

أما فيما يتعلق بالتجربة الماليزية فى مواجهة الصدمات الاقتصادية:

فمع اندلاع الأزمة الاقتصادية الآسيوية فى يوليو ١٩٩٧ تعرضت ماليزيا كمثيلاتها من دول شرق وجنوب شرق آسيا لأزمة حاده، تعرضنا لها فى الفصل الأول من هذه الدراسة، كما أشرنا لتفرد التجربة الماليزية من حيث استجابة

(1) Mohamed Ariff: The Malaysian Economic Experience, **Op. cit**, P.7

(2)Nazrin Hassan: "National Infostructure Requirementg For Economic Development: The Malysian Experience" **Tarning Ripples Intotidal Waves,**

http://www.Oecd.Org/ Internet/ Intondeconomy/A4824q4.Pdf

الحكومة للآثار المدمرة للأزمة، حيث شرعت ماليزيا فى اتخاذ تدابير مبتكرة وفعالة ومنظمة فى مواجهة تلك الأزمة، حيث تعتبر هذه التدابير بمثابة نموذج، لكونها شكلت تحديًا ومنهجية بديلة قابلة للتطبيق فى مواجهة ما يروج له النظام العالمى من خلال مؤسسات التمويل الدولية، حيث لم تعبأ ماليزيا بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين، وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية، فرضت من خلالها قيودًا صارمة على سياستها النقدية، حيث قامت بتخفيض أسعار الفائدة بشكل كبير مما يسمح بتحسين ظروف الاستثمار والاستهلاك، مع تخفيض الاحتياطى القانونى للعمل على زيادة السيولة، ومع تشجيع البنوك على زيادة الإقراض، بالإضافة لتحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف، وإلغاء نظام سعر الصرف المرن، مما وضع حدًا للتقلبات الشديدة فى أسعار الصرف(١).

وقد قامت الحكومة الماليزية باتخاذ مسار مختلف، حيث طبقت ضوابط شاملة على المعاملات فى حساب رأس المال، مع تنظيم تدفقات رؤوس الأموال وبخاصة رؤوس الأموال وتدفقات الائتمان قصير الأجل، والتى تشكل خطرًا على البلدان ذات الأسواق المالية الضعيفة، والتى لا تمتلك تنظيمًا ماليًا قويا(٢).

كما عملت الحكومة الماليزية على الحفاظ على الاستقرار المالى، حيث لم يتم إغلاق المؤسسات المالية التى تواجه صعوبات، كذلك أعلنت الحكومة أنها ستقوم بضمان ودائع المودعين فى البنوك وشركات التمويل مما زاد الثقة فى النظام المصرفى، على خلاف ما حدث فى بلدان أخرى حيث تم إغلاق المصارف انصياعًا لتعليمات صندوق النقد الدولى مما أدى لمزيد من هروب رؤوس الأموال، كما عززت الحكومة من إنفاقها لتحريك عجلة الاقتصاد مرة أخرى، من خلال زيادة الطلب الكلي،

(1)Martin Khor: " Revisting How Malaysia Over Come The Financial Crisis", **Third world Network**, Januaru200٤ , http://www.Twnside.Org.Sg/Titles/G:eds1.htm

(2)Ethan Kaplan And Dain oodriak: " Did The Malaysian controls work?", **john F. Kennedy School of Government Paper** , (Cambridge : john F. Kennedy School of Government, No. MA02138, 2000) PP.3-4

وإعادة إحياء مختلف القطاعات الاقتصادية المتضررة من الأزمة، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياسات الاجتماعية التى وجهت لتحقيق العدالة فى التوزيع سواء بين الأفراد أو بين المناطق، مثل الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وتقديم الدعم على السلع الغذائية وللمزارعين، وهى السياسات التى اضطرت العديد من الدول إلى التخلى عنها وفقًا لضغوط صندوق النقد الدولى مما أدى لحدوث اضطرابات اجتماعية فى تلك الدول[1].

وبالتالى فإن هناك دروسًا مهمة يجب استيعابها من التجربة الماليزية فى مواجهة الأزمة أهمها:

١- أن هناك بدائل لسياسات صندوق النقد الدولى يمكن تطبيقها بطريقة ناجحة.

٢- إن مرونة السياسات فى مواجهة الصدمات تضمن عدم التعرض لهزات اقتصادية عنيفة، حيث يمكن التقليل من آثار الانفتاح الاقتصادى - كما فى الحالة الماليزية - من خلال وضع سياسات محلية معدلة ومتناسبة مع ظروف كل دولة اقتصاديًا واجتماعيًا.

٣- أن الوضع الاقتصادى لماليزيا قبل الصدمة فى عام ١٩٩٧م قد مكنها من مواجهة الأزمة بشكل أفضل من الدول الآسيوية الأخرى التى واجهت الأزمة ككوريا وتايلاند وأندونيسيا وغيرها، حيث اتسم الوضع الاقتصادى فى ماليزيا بانخفاض الديون الخارجية بشكل عام، وارتفاع معدل الديون القصيرة الأجل بشكل خاص، وانخفاض نسبة خدمة الدين، وارتفاع معدل الادخار والاستثمار، وانخفاض معدل التضخم والبطالة بالمقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يشير إلى أن الأمر لا يتوقف فقط على الاستجابة للأزمات، وإنما يعتمد أيضًا على تهيئة الاقتصاد لمواجهة مثل تلك الصدمات.

---

(1) Martin Khor: **Op.cit.**

ثانيًا : تجربة كوريا الجنوبية:

تمثل التجربة الكورية أنضج تجارب النمور الآسيوية، حيث احتلت كوريا الجنوبية مواقع عالمية متميزة فى مجالات صناعية عديدة، فقد جاءت فى المرتبة الخامسة عشر على مستوى العالم فى عام ٢٠١١ م من حيث إجمالى الناتج القومى (١).

وبالرغم من أن الاقتصاد الكورى قد عرف فى الماضى بكونه أكثر المجتمعات الزراعية الفقيرة، إلا أنه استطاع فى غضون ثلاثة عقود النهوض لتتحول كوريا من أفقر دول العالم إلى إحدى أكثر قوى العالم الصناعية الواعدة، وقد عملت كوريا على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية منذ أوائل عام ١٩٦٢م، حيث استخدمت إستراتيجية التوجه نحو التصدير، ونفذت بنجاح عددًا من برامج التنمية والتخطيط الاقتصادى حققت من خلالها معدلات نمو غير مسبوقة وبشكل مطرد وعبر فترة ممتدة من الزمن ، حيث بلغ معدل النمو السنوى، فى المتوسط ٨٪ منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ٢٠٠٤ م ، وحققت معدل نمو اقتصادى يصل إلى ٦٪ فى عام ٢٠١٠م، كما حققت استثمارات نسبتها فى المتوسط نحو ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من عام ١٩٦٥ م وحتى عام ٢٠٠٤ م ، ومن ثم استطاعت كوريا بفضل اتباع إستراتيجية الصناعات الموجهة للتصدير زيادة حجم صادراتها من ٦٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ م إلى ٢٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤م بمعدل زيادة سنوية قدرها ٤٠٪ ، ووصلت قيمة الصادرات الإجمالية من السلع والخدمات إلى ١٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٠م، وارتفعت احتياطيات كوريا من العملات الأجنبية من ٨ مليارات دولار عام ١٩٩٨ م إلى ١٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ م و٣٠٥ مليارات دولار عام ٢٠١١م ، كما أن كوريا

(1) Dong Chool Kim : " Korean Experience of overcoming Economic crisis through ICT Development" **UNESCAP Technical paper,** (New York : United Nations, No. IDD/TP-09-01, June 2010) http //www.unescap.org/idd/pubs/IDD-tp-09-01-of-wp-01-2-909-1.pdf

تتبوأ المركز السابع على مستوى العالم من حيث حجم الصادرات، والمركز العاشر من حيث حجم الواردات فى عام ٢٠١١، وقد حقق الاقتصاد الكورى فى عام ٢٠٠٤ فائضًا فى الميزان التجارى بلغ ٢٩,٧٥ مليار دولار، ووصل إلى ٤٨,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٠ (١).

ولم تحقق كوريا الجنوبية هذه القفزة الاقتصادية بين ليلة وضحاها، وإنما كانت تلك التغيرات نتاج مسيرة تنموية طويلة مرت بها كوريا منذ صياغة أول خطة اقتصادية عام ١٩٦٢، ولعل، أبرز السمات الرئيسية لتلك المسيرة ما يلى:

الدور الكبير الذى لعبه قطاع الصناعة فى تعظيم الناتج المحلى الإجمالى فى كوريا.

كان التصدير هو المحرك الرئيسى لنمو الاقتصاد الكورى والناتج المحلى الإجمالى

التحول من التركيز على الصناعات كثيفة العمل ذات القيمة المضافة المتدنية إلى الصناعات كثيفة رأس المال ذات القيمة المضافة العالية، ومن ثم فقد أدى ذلك إلى ارتفاع الوزن النسبى للصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية فى الصادرات الكلية إلى ٨٣٪ عام ٢٠٠٤ مقابل ١٥,٧٪ للصناعات الخفيفة و١,٣٪ للصناعات الغذائية والمواد الخام.

الزيادة المطردة فى اعتماد كوريا على التجارة الخارجية :

نتيجة التغيرات فى هيكل الاقتصاد الوطنى تغيرت بالمقابل مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة ٢٨٪، والخدمات ٦٨٪، والزراعة ٤٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٢٠٪ لقطاع الصناعة و٧٧٪ لقطاع الخدمات، و٣٪ لقطاع الزراعة فى عام ٢٠٠٤

(1)UK HEO., et al.: "the political Economy of south Korea: Economic Growth, Democratization, and financial crisis",

http://digital commons. Law.umary land,edu/cgi/ciew coneut. Cgi particule=1192 R. content.)

ويمكن الجزم بأن التجربة الكورية ما كان ليقدر لها النجاح بدون الدور الخاص والمركزى الذى لعبته الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية، فقد كان للدولة دور محورى فى دفع عملية النمو الاقتصادى مع غياب أية مؤسسات كورية جنوبية أخرى لديها القدرة أو الموارد اللازمة لقيادة هذه التغيرات القوية فى الاقتصاد، لذا فقد تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية كان أبرزها مجلس التخطيط الاقتصادى [1]، والذى اختص بإدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطنى، بالإضافة إلى الإشراف والتنسيق بين الهيئات التنفيذية المختصة بالتنمية الاقتصادية. وقد أخذ النظام الاقتصادى الناشيء فى كوريا الجنوبية شكلًا مختلطًا بين رأسمالية الدولة واقتصاد السوق الذى كانت تسيطر عليه مجموعة من المؤسسات التى أطلق عليها (تشيبول) (Chaebol)، وهى عبارة عن مجموعة من الشركات التى تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعة معينة بحيث تحتكر هذه الصناعة، وفى مقابل المساعدة الحكومية التى تتلقاها تقوم التشيبول بدورها بمساندة الحكومة من خلال توفير فرص العمل، والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية. وفى ظل علاقة الاعتماد المتبادل تلك كانت الحكومة تسيطر على القطاع المالى الذى يوفر رؤوس الأموال بمعدلات فائدة منخفضة جدًا لتلك الشركات مقابل تنفيذ تلك الشركات للإستراتيجيات الصناعية التى تمليها عليها الحكومة الكورية مما أدى إلى توسع تلك الشركات(تشيبول) بصورة كبيرة، وتمكينها من تكوين عدد كبير من الشركات التابعة لها مما كان له أثر كبير فى نجاح كوريا فى الحصول على نصيب من السوق العالمى؛ لأن الخسارة فى إحدى الشركات الفرعية يمكن أن تغطيها الأرباح المتحققة من شركة أخرى [2].

(1) Haider A. Khan:" Development Strategies, lessons from the Experience of south Korea, Malaysia, Thailand and Vietnam", **United Nation University working paper** (Geneva: world institute for development, Economic Research, No.2010/10, Feb 2010) ,P.5

(2) Meredith Woo-Cumings :" Democracy and Reforming the corporate sector", **center for International private Enterprise.** (Cairo: CIPE, Octob.2000) ,pp.2-3

ومن ثم نجد أن الدولة قد سعت للسيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز الأهداف التى عملت على تحقيقها، وقد بلغ تدخل الدولة فى كوريا الجنوبية حدًا لم يسبق له مثيل فى توجيه مسار التنمية الاقتصادية حتى فى ظل اتباع سياسات السوق والسيطرة الظاهرية للاحتكارات الاقتصادية (التشيبول) بما يمكن اعتبار أن تدخل الدولة هو العامل الأكثر أهمية فى صنع النجاح التنموى لهذه الدولة، ووصف التنمية التى حدثت فى كوريا بأنها تنمية تقودها الدولة وليس السوق.

إلا أنه لا يمكن تحليل النهوض الاقتصادى السريع لكوريا الجنوبية، الذى تم استعراضه، دون التأكيد على الدعم الكبير الذى تلقته من المعسكر الغربى إبان الحرب الباردة، وانعكاس أبعاد هذا الصراع على منطقة شرق آسيا، حيث كانت كوريا الجنوبية فى قلب التحالف الغربى الأمريكى فى مواجهة التحالف الشرقى المكون من الصين وكوريا الشمالية، حيث وفرت أمريكا لكوريا الجنوبية مظلة الحماية العسكرية التى كانت بحاجة إليها، كما وفرت لها الأسواق اللازمة للتعريف بمنتجاتها، وكذلك أرادت أمريكا أن تجعل من كوريا الجنوبية نموذجًا يحتذى به للاقتصاد الحر فى مواجهة النظام الشيوعى الجامد فى الشمال، وقد وفر هذا الدعم الانطلاقة الأولى للاقتصاد الكورى فى عقدى الستينيات والسبعينيات، ومكن البلاد من النهوض والوصول لدرجة الاعتماد على النفس، حيث كانت كوريا الجنوبية ذات أهمية فائقة فى المواجهة مع كوريا الشمالية التى تدعمها الصين والاتحاد السوفيتى ، فاحتضنتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت لها دعمًا ماديًا وفنيًا وعسكريًا خاصًا، و لم يقف الأمر عند المساعدات الفنية والاستثمارات المباشرة، بل استفادت أيضا فى مرحلة تطورها من تراخيص براءات الاختراع، ونقل التكنولوجيا، بالإضافة لمنح العديد من التفضيلات التجارية بمقتضى التوريدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة حرب فيتنام، وزيادة الحصص الاستيرادية الممنوحة من الولايات المتحدة، والأهم من ذلك هو غض الطرف عن كوريا الجنوبية فى حال انتهاكها لقواعد منظمة التجارة، مثل الالتفاف حول نظام

الحصص المحدد لكل من المنسوجات والملابس والأحذية المستوردة من كوريا أو عن طريق التصدير من خلال طرف ثالث.

ومن هنا يتضح لنا أن عناصر لقوة فى الاقتصاد الكورى قد تم بناؤها من خلال الاستفادة من الظروف المحلية والدولية التى كانت سائدة أثناء مرحلة التطور والتنمية، كما أن الدور الكبير الذى لعبته وتلعبه الدولة فى تدخلها فى الحياة الاقتصادية كان بمثابة الدفعة الحقيقية للاقتصاد الكورى، يضاف إلى ذلك الاهتمام بالبنية الأساسية والعنصر البشرى فى عملية التنمية.

ثالثًا: تجربة البرازيل:

تتسم تجربة أمريكا اللاتينية بالثراء فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية والسياسية التى شهدتها دولة، وخصوصًا فيما يتعلق بتعرضها للصدمات الاقتصادية الحادة، فمع تعرض دول المنطقة لصدمة النفط الثانية فى عام ١٩٧٩ م ، وأزمة الديون فى الثمانينيات اتجهت غالبية الأنظمة فى المنطقة إلى عمليات التحول الديمقراطى والاصلاح الاقتصادى، ورغم ارتفاع معدلات النمو فى المنطقة، إلا أن عبء الديون ظل ثقيلًا على الرغم من محاولات إعادة الهيكلة، وقد نتجت عن الأزمة الاقتصادية مع تسديد فواتير الديون الثقيلة قيود مالية صارمة، حيث قلصت الأزمة من حجم الإنفاق على البرامج الاجتماعية المحلية مما زاد من حدة الفقر، وتفاوت الدخول، وفى أواخر التسعينيات وفى أعقاب الأزمة الاقتصادية فى آسيا، تأثرت اقتصادات أمريكا اللاتينية مرة أخرى بسبب هبوط أسعار صادراتها، وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وبعد محاولات تخفيف عبء الديون، أتبعت معظم الدول منذ التسعينيات مكونات أتفاق واشنطن عن طريق اتباع السياسات الليبرالية الجديدة بما تضمنه ذلك من فتح أسواق رأس المال وتحرير أسعار الصرف، والخصخصة... وغيرها من الإجراءات المعروفة، إلا أن الاقتصادات المفتوحة تركت دول أمريكا اللاتينية مرة أخرى عرضة للتأثر بالصدمات

الاقتصادية العالمية.

ومع فشل السياسات الليبرالية الجديدة فى كل دول أمريكا اللاتينية ظهرت موجه جديدة من النظم السياسية والقوى الاجتماعية فى المنطقة تبنت أطروحات مغايرة للنهج الليبرالى السائد وهو ما يمثل بلا شك تحولًا تاريخيًا فى منطقة أمريكا اللاتينية، وسنقدم هنا لتجربتين من تجارب دول أمريكا اللاتينية الناهضة، هى البرازيل و فنزويلا.

تبنت البرازيل خلال عقد التسعينيات وبعد انتقال السلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة سياسات الانفتاح الاقتصادى، وسياسات السوق، وعمت البرازيل حالات الخصخصة والانفتاح على التجارة الدولية كما كان الحال فى العديد من الدول النامية التى اتبعت وصفة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهو ما أدى إلى تقدم مؤشرات الاقتصاد الكلى رغم أن ذلك لم يكن يعنى حدوث تقدم فعلى فى مستويات معيشة الأفراد، حيث إن سياسات الانفتاح الاقتصادى قد أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى المزيد من البطالة وتراجع الإنتاج المحلى، ومن ثم تراجعت معدلات التصدير، وارتفعت معدلات الفقر. وقد أثبتت تجربة التسعينيات فى البرازيل والعديد من الدول النامية بما لا يدع مجالًا للشك أن الاستقرار الاقتصادى لا يعنى بالضرورة نموًا حقيقيًا فى الاقتصاد والإنتاج، ولا يعنى تقدماً فى مستوى الدخل وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

ومع وصول الرئيس كاردوسو للحكم فى الفترة من عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٢ م بدأت محاولاته لإصلاح الاقتصاد البرازيلى، فتبنى سياسات السوق الحر، والاستدانة من الخارج، كما وضع خطة سميت بخطة" الريال " تضمنت مزيجًا من السياسات التى تستهدف تحرير ميزان العمليات الرأسمالية، والتدخل لتعقيم آثارها التضخمية واستقرار سعر الصرف، إلا أن تلك السياسات حالت دون تضييق الفارق فى معدل سعر الفائدة ومن ثم ساعدت على زيادة تدفقات رؤوس الأموال

قصيرة الأجل فى البورصات البرازيلية، وعملت على نمو الدين الداخلى ليصل إلى ٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى[١]، حيث إن قيام الحكومة بطرح سندات الدين الداخلى بفوائد مرتفعة شجعت المستثمرين على التخلى عن الاستثمارات المنتجة لصالح شراء السندات الحكومية، كما كان برنامج الخصخصة من المحاور الأساسية للإصلاح الهيكلى فى فترة حكم كاردوسو، حيث قامت الحكومة منذ بداية التسعينيات ببيع مئات المؤسسات من أهمها شركة التليفونات، وشركة الطيران، والعديد من البنوك، وقد حققت تلك السياسات نجاحًا فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، وارتفاع معدل النمو، إلا أن هذه الإنجازات كانت إنجازات مؤقتة، وما لبثت معدلات التضخم، أن عاودت الارتفاع لتصل إلى ١٠,٤٪ فى عام ٢٠٠١م، مع تباطؤ معدلات النمو من ٢,٧٪ عام ١٩٩٦ إلى ٠,١٪ عام ١٩٩٨م، وظلت عند مستويات منخفضة لفترة طويلة، ومن الناحية الاجتماعية تدهورت الأوضاع الاجتماعية للطبقات الوسطى والدنيا بشدة حيث كان توزيع الدخل فى البرازيل واحدًا من أسوأ نماذج التوزيع فى العالم، فقد أصبح نحو خمسين مليونًا من البرازيليين يعيشون تحت خط الفقر[٢].

ومع وصول لولا سيلفا للحكم فى عام ٢٠٠٣ م كانت البرازيل تعانى من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العنيفة وأهمها مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلى مقابل الدولار الأمريكى، وارتفاع مستوى الدين العام، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة التباين فى مستويات الدخول، وارتفاع معدلات الجريمة وبخاصة تجارة المخدرات.

وقد استمرت حكومة سيلفا فى برنامج التقشف الاقتصادى الذى اتبعته

(1) د. زهدى الشامى وآخرون: دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات، مركز البحوث العربية والأفريقية،٢٠٠٦) ، ص ١٣٠.
انظر فى ذلك :

(2) Ronalde Munck:" Neo liberalism, Necessities and Alternative in Latin America: these is no Alternative", **Third world quarterly**,(Taylor and Francis Group ,Vol. 24,No3, 2003) , PP.503_504

البرازيل إبان حكم كاردوسو، مما أدى إلى خفض عجز الموازنة نسبيًا، وارتفاع التصنيف الائتمانى للبرازيل، ومن ثم استطاعت البرازيل الحصول على ٢٠٠ مليار دولار كاستثمارات مباشرة فى الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، وقد ارتكزت السياسة الاقتصادية لسيلفا على مايأتى :

الاهتمام بالتصنيع سواء فيما يتعلق بالصناعات المرتبطة بالمواد الخام كالتعدين، والصناعات الغذائية، وصناعة النسيج، وكذلك الصناعات الثقيلة المتقدمة كصناعة السيارات.

تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التسهيلات الائتمانية، والعمل على رفع طاقتها الإنتاجية، ومن ثم قدرة تلك المشروعات على استيعاب العمالة.

اهتمت حكومة لولا سيلفا بالإصلاحات الاجتماعية التى كان أهمها رفع الحد الأدنى للأجور، وتقديم الإعانات المباشرة للأسر الفقيرة من خلال ما عرف ببرنامج (بولسا فاميليا) الذى بدأ منذ منتصف التسعينيات، حيث عمل سيلفا على توسيع نطاق البرنامج وضخ المزيد من المخصصات المالية فيه، ليصل إجمالى الإنفاق على البرنامج إلى ٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة قدرها ما بين ٦ و ٩ مليارات دولار، ويتميز هذا البرنامج بإلزام الأسر المستفيدة بإرسال أطفالها للتعليم، وكذلك إلزامها بإخضاع الأطفال للرعاية الصحية الوقائية التى توفر لهم الأمصال واللقاحات، وقد ساعد البرنامج على خفض مؤشر جينى بنسبة ٢١٪، كما أدت عمليات رفع الحد الأدنى للأجور لخفض المؤشر بنسبة ٣٢٪ [1].

ولم تتوقف البرازيل عند استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد، بل خطت خطوات متميزة فيما يتعلق بالتوجه نحو الخارج من خلال

(1) أمل مختار: تجربة النمو الاقتصادى البرازيلى: نموذج استرشادى لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

http://www.acpss.ahramdigital.org.eg.aspx?serial=84

التكتلات الاقتصادية، والتى تعد منظمة الميروكسور من أهمها؛ حيث تعتبر بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب، وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين البرازيل والأرجنتين وباراجواى وأورجواى فى عام ١٩٩١، بالإضافة لعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا، وهى تعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية فى العالم[١]، وهى محاولة لتشكيل قوة مؤثرة فى المجتمع الدولى.

وفى ضوء ما سبق يمكننا استنتاج أنه رغم أن لولا سيلفا هو مرشح حزب العمال اليسارى فى البرازيل، وأن انتصاره فى انتخابات الرئاسة يعد تحولًا تاريخيًا على صعيد البرازيل وعلى صعيد أمريكا اللاتينية لما للبرازيل من أهمية كبيرة فى المنطقة؛ لكونها أكبر دول القارة، ولكونها ثامن دولة صناعية على مستوى العالم، إلا أن سياسات سيلفا الاقتصادية وإن أظهرت بعض المواجهة للعواقب التى نجمت عن السياسات الليبرالية الجديدة، فإنها لم ترفض المنظومة الرأسمالية الليبرالية الجديدة من الأساس، ويعتبر مشروع سيلفا مشروعًا وطنيًا إصلاحيًا معتدلًا؛ فمع تبنيه خطة لمواجهة الفقر، وبرنامجًا للإصلاح الزراعى، ونظامًا للضمان الاجتماعي، إلا أنه يعتمد أيضًا بشكل كبير على البورجوازية الصناعية فى الداخل، ويلتزم أيضا تجاه الدوائر المالية العالمية بتعهدات بخفض التضخم، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات، والالتزام بسداد ديون البرازيل[٢].

على أن ملامح المشروع الوطنى فى البرازيل تتضح فى توجهها لتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبى من خلال زيادة الادخار المحلى، وتعزيز القدرة التنافسية للبرازيل، واستخدام التكامل الإقليمى كأداة أساسية لتعديل المركز الدولى للبرازيل ولدول أمريكا اللاتينية فى مواجهتها للاقتصاد العالمى.

(١) نفس المرجع السابق

(٢) د. زهدى الشامى وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

رابعًا : تجربة فنزويلا :

تعتبر تجربة فنزويلا من التجارب الرائدة فى منطقة أمريكا اللاتينية، وترجع أهميتها إلى كونها نموذجًا جديدًا يطبق بقدر لابأس به من النجاح وصفة مغايرة للنماذج السائدة التى يتم الترويج لها باعتبارها البديل الوحيد أمام البشرية.

وقد بدأت فنزويلا مرحلة جديدة من تاريخها مليئة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع صعود شافيز للحكم فى عام ١٩٩٨ م وتبنيه لمجموعة واسعة من البرامج والسياسات فيما أطلق عليه " الثورة البوليفارية "*، وهو ما يمثل رد فعل قوى وحاسم ضد الليبرالية الجديدة، والعولمة، وايضًا رغبة فى إيجاد بديل تنموى حقيقى، حيث اعتبر شافيز أن التنمية والحرية الحقيقتين لا يمكن أن يتحققا فى العالم الثالث إلا فى إطار مشروع قومى مناهض للإمبريالية ، ومن ثم فقد تبنى مشروعًا شاملًا انقسم إلى عدة عناصر متكاملة بعضها يرتبط بتحفيز الاقتصاد على المدى القصير، والبعض الآخر يتعلق بتنمية وتطوير الاقتصاد من خلال تغيير بنيته جذريًا لمصلحة الفئات الفقيرة على المدى البعيد، وبعضها يرتبط ببرنامج تحقيق وحده أمريكا اللاتينية والوسطى على المدى البعيد لخلق اقتصاد عملاق قوى فى مواجهة القوى الرأسمالية.

وعلى الرغم من أن فنزويلا دولة بترولية تمتلك أكبر احتياطى نفطى فى الشطر الغربى للكره الأرضية، حيث تنتج ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميًا، كما أنها رابع أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة، بالإضافة لثروات معدنية كبيرة من الفحم والحديد والذهب.... وغيرها، إلا أنه ومع وصول شافيز للحكم فى عام ١٩٩٨ كان ثلثا الشعب الفنزويلى يعيشون تحت خط الفقر، كما كانت البلاد تعانى من عبء الدين الذى وصل إلى حوالى ٤٣ مليار دولار حسب أرقام ٢٠٠٥[١].

---

* سميت الثورة البوليفارية تيمنًا بسيمون بوليفار الذى حرر أغلب دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الإسبانى فى بداية القرن التاسع عشر، ودعا لتوحيد أمريكا اللاتينية .

(١) د.ابراهيم علوش: ثمة بديل لوصفات صندوق النقد الدولى الانتحارية: من تجربة هيو لموشافيز الاقتصادية المظفرة فى فنزويلا.

http//:www.Frearablolce.Org/Maqalat/Ra

ومن ثم فقد انصب الاهتمام الحكومى على تحسين مستوى المعيشة، ورفع المعاناة، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، والحد من حالة انعدام المساواة من خلال سياسات الإصلاح الزراعى، وتسهيل الإقراض للمؤسسات الصغيرة، والقيام بمشاريع ضخمة لتوسيع وتحسين التعليم الحكومى، والصحة العامة، وتوزيع الغذاء على الفقراء.

ورغم أن الدستور الجديد للبلاد بعد تولى شافيز لم يكن دستورًا اشتراكيا، إذ كانت هناك أجزاء كبيرة منه تفضى للرأسمالية، حيث ضمن الدستور الحرية الاقتصادية، والملكية الفردية، إلا أنه أعطى الدولة دورًا مركزيًا فى تحديد السياسات التجارية، والدفاع عن الصناعة الوطنية، إذ فرضت الدولة سيطرتها على القطاع النفطى وقطاعات أخرى ذات طابع إستراتيجي، كما تكفلت بتطوير القطاع الزراعى وضمان الأمن الغذائى [1].

كما صدر فى عام ١٩٩٩ م قانون تشجيع الاستثمار وحمايته، ومن ناحية أخرى أكد الدستور على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين خصوصا فى مجال الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى، كما طرح على الصعيد السياسى صيغة جديدة للمشاركة الشعبية تجمع بين أشكال من الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية التشاركية.

وفى وثيقة الخطوط العامة لمشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠١م- ٢٠٠٧ م أعطت النمو المستند إلى التصدير للخارج الأولوية، وعلى الصعيد الاجتماعى وضعت الحكومة أول برنامج لها فى عام ٢٠٠٠ استهدف إصلاح البنية الأساسية على مستوى المدارس والمستشفيات والمساكن، وتوزيع الغذاء على الفقراء فى المناطق النائية، وزيادة المبالغ المخصصة للتعليم والضمان

(1) John Bellomy Foster : " Venezuelan Inventiveness ,Marxism And Vernaculars Revolution Traditions", **Donate And Support Independent, News And Analysis** , (Monthly Review , July 2010) , **http://www.venzyelanalysis.Com/Analysis/5481.**

الاجتماعى، ويمكن عرض الخطوط الأساسيه لإستراتيجية النمو التى اتبعتها فنزويلا منذ تولى شافيز فيما يلى :

على المدى القصير : لم تأخذ فنزويلا بتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين ، وأخذت الحكومة الفنزويلية على عاتقها مسؤولية النهوض بالاقتصاد من خلال مجموعة من الاجراءات كان أهمها زيادة الإنفاق العام، والعمل على دفع الاقتصاد المحلي، وتطوير البنية الأساسية، ومحاربة الفساد والتهرب الضريبى خصوصا فى الشركات متعددة الجنسيات، مع زيادة المعدلات الضريبية المفروضة على تلك الشركات.

على المدى الطويل : تم وضع نموذج اقتصادى يقوم على أساس المشاركة والمجتمع التعاونى يستهدف نقل المزيد من السلطة والثروة للفئات الفقيرة والمهمشة دون الوقوع فى نموذج الملكية البيروقراطية المركزية للدولة، ويسعى النموذج لإحداث تنمية ذات محرك داخلى تحقق العدالة الاجتماعية، وتقوم على :

١- تأسيس التعاونيات الزراعية والصناعية والتجارية التى تعمل وفقًا لقوانين السوق دون فرض سيطرة حكومية عليها، ولكن تكون ضمن الخطة العامة للتنمية فى الدولة، مع استخدام عائدات النفط فى تمويل هذه التعاونيات، كما تم تحويل المصانع العامة الفاشلة فى السابق إلى تعاونيات.

٢- العمل على تنويع الهيكل الاقتصادى للدولة من خلال إيجاد بديل إستراتيجى للاعتماد على النفط من خلال مشروع تنمية صناعية شامل، والحد من الاعتماد المتزايد على تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية.

٣- احترام القطاع الخاص، ودعم الرأسمالية الوطنية، ودمج المشروعات الخاصة فى إطار الإستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

٤- الاهتمام بالتنمية البشرية، وتحسين مستوى التعليم، ومحو الأمية، والاهتمام بالرعاية الصحية. (١)

(1) James Petras: " Latin America, Perspectives For Socialism In A Time Of A World Capitalist Recession/ Depression" , **Journal Of Socialist Theory**, (Vol, 37, Issue 3, 2009) ,PP.441-463.

وبالتالى يمكن وصف النموذج الاقتصادى المطبق فى فنزويلا بأنه خليط من التدخل القوى للدولة فى الاقتصاد، مع إعطاء مساحة للقطاع الخاص الوطنى لإقامة استثماراته، وتشجيع الحركة التعاونية والتنمية التشاركية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التركيز على محاربة الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء، واتخاذ السياسات الاقتصادية الكفيلة بإعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة.

تجربة التكامل فى دول أمريكا اللاتينية:

تنبع أهمية مشروع التنمية الاقتصادية لفنزويلى، بالإضافة لكونه مشروعًا مناهضًا لليبرالية الجديدة، من كونه مشروعًا تنمويًا وحدويًا يمثل تحديًا لهيمنة الرأسمالية العالمية على أمريكا اللاتينية.

وقد بادرت فنزويلا فى عام ٢٠٠١ م باقتراح إنشاء مؤسسة إقليمية تهدف لتطوير نموذج تنموى بديل فى مواجهة مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (Free trade Area of America (FTA ، وهى الخطوة الرئيسية لإزالة الحواجز أمام الشركات الأمريكية فى منطقة أمريكا اللاتينية، و قد عملت حكومة فنزويلا بقيادة شافيز على تقديم بديل لهذا المشروع فكانت ألبا(ALBA)[1] ،البديل البوليفارى للأمريكتين Bolivarian Ahernotive for Latin America ، وقد وقعت فنزويلا وكوبا على المعاهدة الأولى للمجموعة فى عام ٢٠٠٤م ، ثم انضمت إليها لاحقًا بوليفيا فى عام ٢٠٠٦م ونيكاراجوا فى عام ٢٠٠٧ م، ثم دومينيكا وهندوراس فى عام ٢٠٠٨م، والإكوادور وسانت فينست وغرينا ديز انتيجوا وبارمودا فى عام ٢٠٠٩ م ، ثم بارجواى[2] .

---

(١) ALBA : هو أختصار بالاسبانية ويعنى الفجر ،ومصطلح يعبر عن مجموعة البديل البوليفارى للأمريكتين

(2) Martin Hart- Landsberg: " Learing From ALBA And The Bank Of The South : Challenges And Possibilities" **Monthly Review** , (Vol 61, Issue 4, September, 2009) ,

http://www. Monthly Review. Org /2009/09/01 Learning From – Alba0and The Bank – Of The – South – Challenges- And Possibilities.

والبديل البوليفارى ألبا هو بديل اليساريين الجدد عن سياسات الليبرالية الجديدة، حيث تبنت الدول الأعضاء تجربة بناء نظام اشتراكي رغم تباين رؤية وتعريف كل منها للاشتراكية، والطرق التى تسلكها لبلوغها وهو مشروع نابع من قناعة الدول الأعضاء بضعف مصداقية الرأسمالية بشقيها : رأسمالية الدولة و رأسمالية السوق فى تحقيق نهضة، وإقلاع تنموى فى المنطقة، وانطلقت للعمل على تبنى هذه المبادرة الإقليمية الجديدة التى تطرح بديلًا تنمويًا من وحى الاشتراكية . وترتكز رؤية ألبا للتكامل الإقليمى على عدة أساسيات منها:

إن مصالح شعوب أمريكا اللاتينية تكمن فى الاندماج الإقليمى لاقتصادات المنطقة كطريق للتنمية، والتحرر من أغلال الهيمنة الرأسمالية، واحترام السيادة الوطنية ، وإنهاء ، هيمنة الشركات متعددة الجنسية .

تتبنى المجموعة مفاهيم ترجح الملكية العامة على الملكية الخاصة، وتركز على الإنتاج للاستهلاك المحلى أكثر من الإنتاج للتصدير، وتهتم بالدوافع الاجتماعية مقابل دوافع الربحية، وبناء علاقات تضامنية وتعاضدية مقابل التنافسية [1] .

تقوم فلسفة المجموعة وأعمالها على أن لكل دولة من الدول الأعضاء مكامن قوتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن المبادرة تقوم على وضع كل دولة لخططها فى توزيع البضائع والخدمات بما يعكس مكامن قوتها، وميزتها التنافسية بما يمكن كل دولة من تنفيذ أهدافها التنموية بطريقة أكثر عدلًا واستدامة بدلًا من الاعتماد على مواردها فقط ، أو أن تفرض عليها شروط وأولويات السوق العالمي [2] .

---

(1) **Idem**

(2) Poul Kellogg:" ALBA And UNASUR- The Emergence Of Counter-Hegonic Regional Associations In Latin America And The Caribbean" , Paper Being Presented As Part Of The Panel: " **Contours Of Anti-Neoliberalism In Latin America And Caribbean : Case Studies For Cuba, Venezuela, Colombia And ALBA" Wednesday May 31,2012, Canadian Federation For Humanities And Social Science (CFHSS) , Canadian Association For Studies In International Development, University Of Waterloo, Ontario**

وقد تبنت قمة مجموعة بوليفار(فنزويلا وكوبا وبوليفيا وهندوراس ونيكاراجوا ودومنيكا) المنعقدة فى فنزويلا عام ٢٠٠٩ م قرار إصدار وحدة نقدية خاصة بدول المجموعة أطلق عليها سوكرى (thesucre) كبديل مستقبلى للدولار فى إطار منطقة نقدية ذات عملة نقدية موحدة، وتتبع مجموع بوليفار إستراتيجية تنموية تستهدف تلبية احتياجات متنجى الدول المشاركة فيها، وتضطلع فيها الدولة بقيادة عمليات التعاون والتنسيق، كما كونت دول المجموعة بنكًا برأس مال قدره بليون دولار يستهدف تشجيع الإنتاج الصناعى والزراعى فى دول المجموعة ، ودعم المشاريع الاجتماعية والاتفاقيات التعاونية متعددة الأطراف [1] .

ومن ثم فإن المجموعة تعمل على ترسيخ نموذج واقعى لوجود بديل عملى يتعالى على الشروط الرأسمالية السائدة عالميًا يمثل نموذجًا للدول النامية لإمكانية إنشاء مؤسسات إقليمية قادرة على إرساء قواعد التنمية الوطنية المستقلة ، والتأكيد على أن تحقيق أى دولة من دول المجموعة لمكاسب سوف يقضى إلى خلق مصالح للدول الأخرى عبر أطر التعاون المختلفة بين الدول.

بنك الجنوب **Benco del Sur** :

يأتى بنك الجنوب كجهد إقليمى يعمل على تقديم بديل عن مؤسسات التمويل الدولية لتمويل عملية التنمية فى منطقة أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية، وقد نبعت فكرته من مجموعتين من الدول هما مجموعة الدول التى تقود مشاريع التحول الاشتراكى مثل فنزويلا وبوليفيا والإكوادور، وتلك التى تلتزم بالمشروع الرأسمالى ولكنها تؤمن بأن نجاحها يعتمد على الاستقلال المالى عن الولايات المتحدة مثل البرازيل والأرجنتين.

وتعتمد فكرة تأسيس البنك على القوة المالية المتزايدة لدول المنطقة، والتى ساهم فيها ارتفاع أسعار صادراتها فى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٢م ، كما تعول على قدرة

(1) Marten Hart. Lendsberg: **Op.cit.**

البنك على تركيز وتجميع مدخرات دول المجموعة الأعضاء وتحويلها إلى الاستثمارات المنتجة مما يخفف من هشاشة اقتصادات الدول الأعضاء وتعرضها للصدمات الاقتصادية نتيجة التأثر بدورات وأزمات الاقتصاد العالمى، حيث يسعى البنك إلى تقديم التمويل اللازم للبرامج والمشروعات الوطنية والتكاملية فى المنطقة، ومن ثم يطرح نفسه كبديل حقيقى عن صندوق النقد الدولي. ومن الجدير بالذكر أنه بعد إنشاء بنك الجنوب انسحب عشر من الدول الأعضاء فيه من صندوق النقد والبنك الدوليين، كما أن قروض أمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٥، والتى مثلت ٨٠٪ من القروض المستحقة لصندوق النقد الدولى قد هبطت لتصل إلى ١٪ فقط من محفظة القروض بالصندوق بشكل عام [١].

وقد تم التوقيع على الميثاق التأسيسى لبنك الجنوب فى التاسع من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧، فى مدينة بيونس أيريس، وكان الهدف الرئيسى من إنشاء بنك الجنوب وفقًا لميثاقه التأسيسى، تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، والاستفادة من المدخرات الإقليمية ، من أجل تقوية التكامل الإقليمى ، وخفض حالات اللاتماثل، وتشجيع التوزيع العادل والمتساوى للاستثمارات داخل الدول الأعضاء فى البنك [٢]، وفى ضوء أزمة الغذاء ، وحالة الركود الاقتصادى الناتجة عن السياسات الاقتصادية لدول الشمال ، استشعرت دول المنطقة الحاجة لسياسات تنموية جديدة لم يكن بوسعها تطبيقها إلا مع امتلاك حيز من المناورة والاستقلالية، لم تكن لتتحقق إلا بوجود بنك إقليمى يدعم ويمول مثل هذه السياسات.

وقد أنشئ بنك الجنوب برأس مال قدره ٢٠ مليار دولار أمريكى ورأس مال مكتتب يبلغ ٧ مليارات دولار ، وتختلف الإسهامات والمشاركات وشروط

1)William K. Tabb : « Four Crisis of The Contemporary World Capitalism System », **International Journal of Socialist Renewal,** (New York : M.R. Press, Vo l.60, Issu.05, October 2008م)

(2) Isabela Ortiz and Oscar Ugarteche: "Bank of the South: progress and challenges", **Special report on south-south cooperation** (Latin American Network on debt, Development and rights, 2010), p.95
http/www.realetyedaid.org/aserfiels/roareports/rogreport-aof7171485.pdf

المشاركة وخطابات الائتمان طبقًا للمجموعة التى تنتمى لها الدولة، وبصورة عامة هناك مجموعتان من الدول: المجموعة الأولى تتضمن الدول الأكثر ثراءً، وهى الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، والمجموعة الثانية تشمل الدول الصغرى مثل: بوليفيا و الإكوادور وبارجواى والإرجواى.(1)

ومن ثم فإن بنك الجنوب قد أنشئ باعتباره لبنة لقيام نظام مالى حقيقى مستقل يعمل على التخفيف والحد من حالة عدم التوازن بين القوى والنفوذ فى دول المنطقة من جهة، والعمل على تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، أو الانصياع للشروط الليبرالية الجديدة التى تمليها عليها مؤسسات التمويل الدولية فى مقابل التمويل اللازم لدفع التنمية بتلك الدول.

(1) Ibed, p.101.

obeikandl.com

المبحث الثانى
محاولات التطبيق الاشتراكى فى القارة الأفريقية

إن الأزمة العنيفة التى تشهدها الرأسمالية العالمية، وما خلفته من صدمات اقتصادية أصابت الدول النامية بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص، فتحت الباب أمام تلك الشعوب لمحاولة إيجاد بدائل اقتصادية تمكنها من بناء اقتصاد وطنى معتمد على الذات، وقادر على فك الارتباط الذى فرضته ظروف العولمة على تلك الدول، ويتبادر للأذهان إعادة الاعتبار للبدائل الاشتراكية، ودراسة إمكانيات تطبيق المنهج الاشتراكى فى إدارة الاقتصادات النامية بصفة عامة، والاقتصاد الأفريقى بصفة خاصة، وهو ما يدفعنا بالتأكيد إلى ضرورة تحليل وتقييم أسباب فشل الأشكال الاشتراكية التى ظهرت فى أفريقيا إبان فترة التحرر الوطنى ومرحلة الصحوة الأولى لدول الجنوب للوقوف على عوامل القوه والضعف فى هذه التجارب، ويناقش هذا المبحث أولاً مجموعة من تجارب الدول الأفريقية التى طبقت التوجهات الاشتراكية، ثم نقدم ثانياً محاولة تحليل أسباب فشل تلك التجارب فى تحقيق التنمية المنشودة لدول القارة.

أولاً : التجارب الاشتراكية فى أفريقيا:

فى إطار نضال شعوب القارة الأفريقية من أجل التحرر الوطنى والقضاء على الاستعمار، كانت هناك حاجة ملحة لدى الأفارقة لإيجاد بديل معادٍ للأنظمة الاستعمارية، ومناهض للرأسمالية الإمبريالية، ومن ثم ظهر ما أطلق عليه الاشتراكيات الأفريقية بالتزامن مع تصاعد حركات التحرر الوطنى فى الدول النامية، وتمثلت ذروتها فى حركة دول عدم الانحياز، وكانت الأفكار الاشتراكية موجودة فى أفريقيا قبل قدوم الاستعمار فى مطلع القرن التاسع عشر. ويمثل

الاشتراكيون الأفارقة مجموعات متعددة من المفكرين والسياسيين والناشطين الأفارقة الذين تبنوا أشكالًا مختلفة من الديمقراطية الاجتماعية والماركسية والأشكال المختلفة من الاشتراكية سعيًا لتوطينها فى أفريقيا، على أن كل هذه الأشكال من الاشتراكية الأفريقية أتسمت بسمات متداخلة تمثل أسس القومية ومناهج التنمية وبناء الدولة فيما بعد الاستعمار. وقد بدأ ظهور مفهوم الاشتراكية الأفريقية مع ظهور عدد من الدول الأفريقية التى انتهجت سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وصفت بأنها سياسات اشتراكية ، ومن الأمثلة الرئيسية على الاشتراكيات الأفريقية، بالإضافة إلى مصر الناصرية (١٩٦٠م-١٩٧٤م)، غانا فى عهد كوامى نكروما(١٩٥٧ -١٩٦٦)، وغينيا فى عهد احمد سيكوتورى (١٩٥٨ ،١٩٨٤)، ومالى فى عهد موريبو كيتا(١٩٦٠ -١٩٦٨)، وتنزانيا فى عهد جوليوس نيريرى (١٩٦٠،١٩٨٥)، والسنغال فى عهد ليوبو لدسيدار سنجور (١٩٦٠ ،١٩٨١)، وزامبيا فى عهد كينيث كاوندا (١٩٦٤ ،١٩٩١)، وقد كان القادة الأفارقة لتلك الدول سياسيين قوميين يؤمنون بفكره تعد إشكاليه من وجهة نظر علم الأنثروبولوجي، حيث تقوم فكرة الاشتراكية الأفريقية على عكس الرأسمالية التى تسعى لبناء المجتمع السعيد على أساس استغلال الإنسان للإنسان، وهى أيضًا وبنفس الدرجة تتعارض مع الاشتراكية العقائدية أو الأيديولوجية المتعارف عليها، والتى تسعى لبناء المجتمع على أساس فلسفة الصراع الطبقى الحتمى بين البشر، حيث إنه فى الحالة الأفريقية لم تكن الاشتراكية ناشئة من مفهوم الصراع الطبقى، حيث لم تكن فكرة الطبقات موجودة أصلًا فى الثقافة الأفريقية، بل إن البعض يراهن على عدم وجود مصطلح طبقه أصلًا فى أى من اللغات الأفريقية الأصلية[1]، وهو المفهوم الذى تبناه جوليوس نيريرى بصورة واسعة، فى حين عرف كوامى نكروما رئيس غانا بأنه الرئيس الأكثر رديكالية، والذى أتبعت

(1) Dominic Tweedie:" African Socialism Revisited", paper read at the African Seminar held in Cairo at the Invitation of the two organs at talia and problems of peace and socialism, peace and socialism Publishers, purge, **Africa: National and social Revolution**, 1967.

سياسته فى الحكم مسارًا مألوفا لاشتراكية الحزب الواحد، ولم تختلف أفكاره وممارساته أيضًا سوى القليل عن ممارسات وفكر أحمد سيكوتورى فى غينيا ، أو موبيو كيتا فى مالى أو حتى ما يختلف عن التنويعات الاشتراكية فى شمال أفريقيا فى تلك الحقبة، ومن ثم فقد عكست الاشتراكيات الأفريقية نوعيات مختلفة من الاقتصادات السياسية، والسياسات والتصورات الأيديولوجية، والتوجهات الثقافية والإقليمية، فأكثر من نصف دول أفريقيا كانت تسمى نفسها اشتراكية أو ديمقراطية اجتماعيه، حيث قامت بتعريف الاشتراكية فى صفحات مواثيقها ودساتيرها، ويهمنا هنا فى هذا المبحث دراسة تجارب تلك الدول، ومحاولة الوقوف على مشكلات تطبيق الاشتراكية فى الدول الأفريقية فى تلك الحقبة من جانب، ودراسة أسباب فشل هذه التجارب من جانب آخر.

(١) تجربة تنزانيا فى تطبيق الاشتراكية :

تبنت تنزانيا الاشتراكية منذ نشر إعلان أروشا فى عام ١٩٦٧، الذى تضمن مفهومًا خاصًا ومختلفًا للاشتراكية الأفريقية المطورة يؤكد على الاعتماد الذاتى للاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والتركيز على التطوير والتنمية القروية من خلال الإنتاج الاشتراكي ، والمشاركة الديمقراطية فى عملية صنع القرار، كما تم تطوير المفهوم الاشتراكى للتنمية القروية من خلال تكوين قرى اشتراكية أطلق عليها (الأوجاما) UJAMAA ؛ وهو مصطلح يعنى باللغة السواحيلية الأسرة والعائلة الموسعة والممتدة، وهى تمثل مفهومًا خاصًا لتكوين المنظمات التعاونية الزراعية المعروفة باسم قرى الأوجاما، والتى تسعى لتحقيق مبادئ وأسس الإنتاج المشترك، والتوزيع المتساوى فيما بين البشر، والالتزام بالعمل الجماعى [١] .

وفى هذا السياق تمت عمليات التأميم الواسعة المكثفة، وإنشاء العديد من

(1) Walter Rodny:" Tanzania Ugama and scientific socialism", **African Review,** (Dares Salaem: Alain Charles Publishing Ltd,1972), p.61
htpp://www.marxists.org/subjed/Africa/rodny-water/work/ujamaandsceentificsocialism.htm

المؤسسات المتنوعة من أجل التعامل مع التجارة الخارجية، والتسويق والتأمين، والصناعة المصرفية... وغيرها، بالإضافة إلى تأميم مزارع اللوف الأبيض، والذى يعتبر المحصول الرئيسى فى التصدير التنزانى، كما تم الاستيلاء ومصادرة ما يزيد على ٦٠٪ من الأسهم الموجودة فى أكبر الصناعات، وفى عام ١٩٧٠ م تم إخضاع تجارة البيع بالجملة للمراقبة الحكومية، وفى عام ١٩٧١ م تمت مصادرة كل المبانى التى تتجاوز قيمتها ١٠٠ ألف شلن تنزانى، ويحلول عام ١٩٧٣ م تم بصورة واضحة تأسيس وإنشاء إطار العمل السياسى والأساس التنظيمى والمؤسسى لتطبيق الاشتراكية [١].

وعلى مدار ما يزيد على عشرين عامًا فشلت الإنجازات التى تم تحقيقها فى تنفيذ الأهداف التى كانت موضوعة فى اللغة المنمقة الخاصة بالإيديولوجية، وفى الوقت الذى مرت فيه تنزانيا بفترات تمو وازدهار ورخاء اقتصادى مثل الفترة بين عامى ١٩٧٦ م ، ١٩٧٧م بسبب الزيادة العالمية فى أسعار اللبن، والتى عملت على زيادة الاحتياط من النقد الأجنبى، كانت الصورة الاقتصادية الإجمالية لتنزانيا هى صورة لبلد يترنح من أزمة لأخرى، واليوم نجد أن تنزانيا تعد من أفقر دول العالم، وتصنف فيما بين الخمس وعشرين دولة الأكثر فقرًا فى العالم، كما أنها عانت بسبب أزمات الغذاء فى حقبة السبعينيات، وتراجع إنتاج المحاصيل النقدية[٢]، وأزمات أسعار الصرف، ومشكلات الدين المتنامى، وحالات النقص المزمن فى إمدادات الوقود. ومنذ منتصف عام ١٩٨٦ م بدأت تنزانيا فى اللجوء لصندوق النقد الدولى بهدف تمويل العجز فى ميزان المدفوعات، وإعادة جدولة ديونها، مما اضطرها بالتأكيد لإجراء العديد من عمليات التعديل المحلية، والتى تتضمن خفض قيمة العملة، وزيادة أسعار المنتجين... وغيرها. وفى غضون عشرين عامًا أصبحت

(1) Joe Doherty:" Twenty Years of African Socialsm 1967-1987", Geography (Geographical association, Vol.72, No.4, October 1987), p.345.

(2) Ibed, p.345

تنزانيا أكثر وليس أقل اعتمادًا على الموارد الخارجية للتمويل حتى أصبحت اليوم من أكبر الدول التى تتلقى معونات وقروضًا فى أفريقيا [1] .

ومع ذلك فإن سجل تنزانيا فيما يتعلق بالإنجازات الاجتماعية التى تحققت منذ عام ١٩٦٧ م يعتبر سجلًا حافلًا بالمؤشرات الاجتماعية كالصحة، والتعليم، التخفيف من حدة التفاوت فى الدخول بين الأفراد وبين المناطق.

وبالرجوع للأسباب الكامنة وراء إخفاق تنزانيا فى تنفيذ برنامجها الخاص بالاشتراكية الأفريقية يمكن التمييز بين التفسيرات التى ركزت بصوره أساسية على العامل الخارجى، وتلك التى ركزت على المشاكل والمعوقات الداخلية، ويمكن تقسيم هذه المجموعة الأخيرة إلى مجموعتين فرعيتين، فالبعض يعتبرون أن المشكلة الأساسية والرئيسية تكمن فى طبيعة المشروع فى حد ذاته ، أى فى سياسات الاشتراكية الأفريقية، بينما يرجع البعض الإخفاق لنمط وأسلوب التطبيق.

وأيًا ما كان الأمر فإنه من المؤكد أن تنزانيا تعرضت لعدة صدمات اقتصادية على مدار عقدى السبعينيات والثمانينيات؛ من تعرضها للجفاف فى مطلع السبعينيات، والذى أسهم فى الحاجة لاستيراد كميات كبيره من المواد الغذائية فى عامى ١٩٧٣م ، ١٩٧٤م ثم تأثر المصارف بسبب الحرب الأوغندية فى الجزء اللاحق من السبعينيات، والنزعة العامة نحو جعل بنود التجارة أكثر سوءًا، ثم تأثير ارتفاع أسعار البترول فى عام ١٩٧٣ م ، والذى أدى إلى ارتفاع فاتورة استيراد البترول فى عام ١٩٧٧ بما يزيد عن ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٢، فى حين انخفضت كميه الواردات من النفط فى عام ١٩٧٧ م إلى ٨٠٪ عن مستويات ما كانت عليه فى عام ١٩٧٢م ، وفى عام ٨١ انخفضت واردات النفط إلى ٧٠٪ عن مستويات عام ١٩٧٢م، فى حين كانت التكلفة تعادل سبعة أضعاف ونصف التكلفة عام ١٩٧٢م، كما تراجعت أسعار البن على مدار السبعينيات بمقدار ٤٠٪ ،

(1) Idem

والشاى بمقدار ٢٩٪ والتبغ بمقدار ١٢٪، بينما استمرت أسعار البضائع المصنعة المستوردة فى الزيادة، ومن ثم تضرر الاقتصاد التنزانى بصورة عنيفة بسبب الصدمات الاقتصادية النابعة من تغير بنود التجار العالمية [١].

على أن التركيز على العوامل الخارجية المتسببة فى فشل تنزانيا فى تحقيق أهدافها التنموية خلال فترة تطبيقها للاشتراكية لا يجب أن يثنينا عن تحليل الأسباب الداخلية فى هذا السياق . وبغض النظر عن الخطاب الرسمى لتنزانيا، فإنه لا يمكن المجادلة فى أنها لم تترك الطريق الرأسمالى، أو على الأقل طريق رأسمالية الدولة، ولقد ساعدت عملية تأميم المؤسسات الاقتصادية الضخمة فى الدولة، والقيود التى تم فرضها على المنافع والمصالح التجارية المباشرة على نمو طبقه من الرأسماليين السريين، مع تدعيم نمو طبقة البرجوازية البيروقراطية والتى لم تكن مصالحها تتفق بأى حال من الأحوال مع أى حالة من الاشتراكية التقدمية.

ومن جانت آخر فقد اعتمدت الاشتراكية الأفريقية فى تنزانيا على ركنين أساسيين هما فكره مستوطنات الأوجاما، وفكرة اللامركزية.

ومفهوم الأوجاما فى الأساس يعنى فلسفة المساواة ؛ وهى أسلوب لتأخير تطور الطبقات، وانعدام المساواة، وقد نشأت مستوطنات الأوجاما بصوره فورية ومتزامنة فى العديد من أنحاء تنزانيا خلال منتصف حقبة سالستينيات، وفى أعقاب إعلان عام ١٩٦٧م [٢]، وتم استخدام هذه القرى التى تم تأسيسها وإنشاؤها بصورة أولية كنماذج لعمليات التنمية المستقبلية، ومع ذلك وفى عام ١٩٦٩م تغيرت هذه السياسة، فبدلًا من أن تقوم الحكومة المركزية بالتخطيط والتوجيه وإدارة برنامج الأوجاما من خلال التشجيع وإعطاء المثال والسير عليه بالإقناع المصحوب

(1) **Ibed**, p.346

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مستوطنات الأوجاما

- Goran Hyden: **Beyond Ujamaa in Tanzania, Underdevelopment and on un captured peasantry,** (Los angeles: Richard clay Ltd, 1980) , pp 129-146

بالحوافز الاجتماعية ، وتقديم الدعم والبنية الأساسية التى تعمل على جذب ومشاركة الفلاحين اللذين أصبحوا رغم كونهم المصدر المفترض للتحديث من أسفل على طريقة اشتراكية الأوجاما خاضعين للتهجير القسرى الذى فرضته الدولة البيروقراطية على العائلات الريفية التقليدية، حيث فرضت على ٩ ملايين من سكان الريف تهجيرًا قسريًا لتتم إعادة توطينهم فى قرى تنموية، وقد كانت النتائج التراكمية لهذه الأنشطة فادحة وسلبية، حيث تم التركيز فقط على فكرة المنازل والقرى الجديدة، مع هبوط وانخفاض شديد فى الإنتاج الجماعى تسبب فى هبوط مماثل فى سلع التصدير لفترة طويلة، وبالتالى فقد تم التخلى بعد ذلك عن مفهوم الأوجاما.

وفيما يتعلق بمفهوم اللامركزية، وكان يقصد به نهاية الحكومة المركزية ، وبدء العمل من خلال الحكومات المحلية، فإنه لم يؤد إلا لمزيد من المركزية، وزيادة مستوى المراقبة الحكومية، وانعدام المشاركة الجماهيرية فى عمليات صنع القرار.

(٢) تجربة الاشتراكية الأفريقية فى السنغال:

أثارت محاولات بلورة وصياغة مفهوم لبناء طريق أفريقى متميز نحو الاشتراكية اهتمامًا وتقدمًا واسعى النطاق، وقد كانت دول أفريقيا الاستوائية هى أكثر من قدم إسهامات مهمة فى موضوع الاشتراكية الأفريقية بالمعنى المذهبى، وكان ليوبول دسيدار سنجور فى السنغال من أهم مفكرى المنطقة، حيث كانت بداية التحدى لسنجور فى السنغال هى مواجهة برنامج فرنسا لتنمية المناطق فيما وراء البحار فيما يتعلق بتنمية فرنسا لمستعمراتها الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث رأى سنجور وغيره من القادة الفرنسيين الأفارقة - وهم القادة الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وحصلوا على جنسيتها - أن الاشتراكية تقدم المقاربة الأكثر رجاءً للتنمية التقدمية فى مستعمرات ما وراء البحار، مع ضرورة صهر وإدماج بعض القيم ذات الصلة بالمجتمع الأفريقى التقليدى داخل مفهوم المجتمع

الأفريقى الاشتراكى الحديث [1].

ويرى سنجور أن المسألة تحولت إلى "تكامل الاشتراكية داخل الزنجية"، حيث تعتمد الاشتراكية بهذا المفهوم على تبنى مصالح المجتمع والنشاط العام للجماعة، وليس على تبنى مفهوم الصراع الطبقى، والتقسيم الطبيعى للمجتمع، وديكتاتوريه البوليتاريا، ويمكن إذن أن نصفها بكونها رؤية انتقائية للماركسية العلمية، حيث يمكن اختيار الجوانب وثيقة الصلة بواقع المجتمع الأفريقى فى سياق البحث الأفريقى عن طريق للتنمية.

وتنقسم خطة التنمية - كما يراها سنجور - إلى الاعتماد على ثلاثة قطاعات؛ قطاع اشتراكي ، وقطاع مختلط، وقطاع حر، وتشكل الزراعة القطاع الاشتراكى من خلال تنظيم الإنتاج والتوزيع بشكل علمى مخطط فى قطاع الزراعة، أما ما يسمى بالقطاع المختلط فهو يشمل المرافق العامة والنقل وخدمات الطاقة، حيث يمكن تطوير هذه القطاعات بشكل أفضل من خلال تعاون الدولة مع القطاع الخاص، أو ما يسمى الشراكات شبه الحكومية، أما لقطاع الثالث وهو القطاع الحر فهو يتضمن الجانبين التجارى والصناعى من التنمية فى المشروعات التى تحتاج لرؤوس أموال لا تستطيع الدولة توفيرها، مع قبول هذه الاستثمارات توجيه الدولة فيما يختص بطبيعة الاستثمارات ومداها [2].

ومن ثم فقد كان سنجور برجماتيًا تمثل الاشتراكية بالنسبة له رؤية ثقافية ، ولم يكن مهتما كثيرًا بالتحولات الهيكلية الفورية فى الاقتصاد، ولكنه كان أكثر اهتمامًا بتجديد العادات والتقاليد المزعومة للمجتمعات الأفريقية، كما أنه لم يقم بترجمة الاشتراكية الأفريقية إلا برجماتيًا إلى ما هو أكثر من نزعه ثقافية تستطيع تعديل بعض القيم، فلم يكن هناك على الإطلاق أية محاولات تتعلق باشتراكية الإنتاج على

(1) J.Le Melle Wilbert:" A return to Senghor's theme on African socialism", phylon, (Atlanta :clark Atlanta university , Vol. 26, No.4, 4th Qtr, 1965) , pp330-331

(2) Ibed, pp.333 -343

المدى الواسع، ويرجع ذلك ربما إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية الحميمة التى جمعت بين سنجور وفرنسا، للدرجة التى جعلت البعض فى داخل السنغال يصف اشتراكية سنجور الأفريقية بكونها مجرد خدعة من البرجوازية السنغالية، وأن الطرق الأفريقية نحو الاشتراكية إنما تحمى مصالح كل من البرجوازية المحلية والأجنبية، وأنها ليست إلا شكلًا أفريقيا من الرأسمالية المنتمية إلى الحقبة الاستعمارية الجديدة، وهى بالتالى محاولة لإرباك الناس، وإرجاء الظهور الحتمى للاشتراكية العلمية لتكون الأيديولوجية المسيطرة فى السنغال، حيث إن اشتراكية سنجور تكبح جماح تطور الاشتراكية الحقيقية من خلال تأجيل الوعى الطبقى، وإلغاء الصراع الطبقى [1].

(٣) تجربة الاشتراكية فى غينيا :

حصلت غينيا على استقلالها فى عام ١٩٥٨م، وكان أحمد سيكوتورى هو أول رئيس لها بعد الاستقلال، وقد اختارت غينيا المستقلة تحت قيادة سيكوتورى أن تقوم ببناء مجتمع اشتراكى فى ظل حالة العداء المستمر مع فرنسا وحلفائها المعتدلين فى الدول الفرانكوفونية، وقد كان لسيكوتورى فهمه الخاص لبناء المجتمع الاشتراكى فى البيئة الأفريقية، كغيره من القادة الأفارقة الاشتراكيين، حيث لم يدرك التناقضات القائمة بين الطبقات فى المجتمع الغينى، وقد يرجع ذلك بصوره جزئية إلى أن عملية تشكيل الطبقات بالمعنى المفهوم كانت لا تزال فى مرحلة جنينية، ورغم ذلك فقد شجب سيكوتورى وأدان العديد من المعتقدات الاشتراكية التى ظهرت فى تلك الفترة مثل أفكار" الشخصية الأفريقية"، أو "حركة الزنوجة"، وأعلن أنه بلا تردد اشتراكى علمى، ومع ذلك فإن أفكاره التى اختلفت كثيرًا مع الاشتراكية العلمية كانت نتاج للتكيف بين الأفكار الماركسية اللينينية والظروف الداخلية فى غينيا [2].

(1) **Ibed**, pp.333 -343

(2) ReJen Harshe : 'Guinea Under sekou toure' **Economic and political weekly**, (Mumbi: Economic political weekly press, vol. 19, No .15, Apr. 14.1984),P.624

وقد اعتمدت غينيا نظام الحزب الواحد واعتبرته الطريق الرئيسى للتعزيز والترويج للاشتراكية، وقد تم تبرير ذلك بأن نظام الحزب الواحد هو الأنسب لطبيعة المجتمعات الأفريقية، وعلى حسب ما صرح به سيكوتورى فإن المجتمعات الأفريقية تعتبر بوجه عام غير مقسمة إلى طبقات ذات مصالح متعارضة، ومن ثم فلا حاجة لوجود أنظمة متعددة الأحزاب لتعبر عن المصالح المتضاربة فيما بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، لذا أعلن سيكوتورى فى ديسمبر عام ١٩٥٨ عن تأسيس الحزب الديمقراطى الغينى باعتباره الحزب السياسى الوحيد فى غينيا، والذى تغلغل فى كل أوجه الحياة القومية، حيث تم اشراك الفلاحين والعمال والشباب والنساء وحتى المفكرين فى بنية الحزب، ورغم ذلك ظل سيكوتورى الموجه الرئيسى والشخصية التى تقوم بوضع الإستراتيجيات الخاصة بالبلاد، وكان يتقلد باستمرار منصبًا ثابتًا وبارزًا داخل الحزب، بالإضافة إلى الدولة، ونتيجة لذلك كان سيكوتورى يهيمن ويسيطر بصورة فردية على عملية صنع القرار فى كل من الحزب والدولة[١].

ورغم أسلوبه الفردى فى القيادة إلا أن إنجازاته فيما يتعلق بالشؤون المحلية والخارجية ساهمت فى إضفاء صفة الشرعية على نظام حكمه، حيث أصبحت غينيا هى الدولة الغرب أفريقية الوحيدة التى شهدت إلغاء زعامة القبيلة عشية الاستقلال، مع الوضع فى الاعتبار مغزى وأهمية الحكام التقليديين وشيوخ القبائل فى فولتا العليا، وساحل العاج، ومالى، والسنغال ، لذا كان هذا الأمر يعد إنجازًا مهمًا، كما كانت هناك إنجازات ضخمة فيما يتعلق بعمليات تحفيز الشعب على تعلم القراءة والكتابة، والاهتمام بتحرير المرأة ومشاركتها فى كافة مناحى الحياة[٢]،وهى انجازات ضخمة فى مجتمع تقليدى كالمجتمع الغينى فى تلك الفترة.

وفى الشؤون الخارجية اتسمت تحركات سيكوتورى بالراديكالية والثورية من

(1) Ibed, p.625
(2) R.W. Johnson: "Sekou touere's Gainea. An Experiment in Nation Building ", the Journal of African History,(Vol. 18, issu 1, 1977), p.157.

خلال دعمه الجريء والقوى للنضال والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية، ومن أهم عمليات الدعم دعم غينيا الكامل للثورة الجزائرية خلال الفترة من عام ١٩٥٨م وحتى عام ١٩٦٣م، كما كانت غينيا من الدول الأفريقية القليلة التى اعترفت رسميًا بالحكومة الجمهورية المؤقتة فى الجزائر تحت قيادة جبهة التحرير القومية، كما كانت من معارضى الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا، وقامت بإدانة الحلفاء الغربيين المؤيدين لذلك الحكم، وكانت أيضًا من بين الدول الأفريقية القليلة التى قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب الإخفاق الواضح من الجانب البريطانى فى إنشاء وتأسيس حكم الأغلبية فى روديشا(زيمبابوي)[١].

كما كانت غينيا فى ظل حكم سيكوتورى بمثابة الدولة الرائدة فيما يتصل بحركة الوحدة الأفريقية، من خلال دخولها فى إتحاد مع غانا عام ١٩٥٨م، ومالى فى عام ١٩٦٠ م ، كما كانت غينيا من الدول الأفريقية البارزة فى حركة عدم الانحياز [٢].

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادى لغينيا، فبالرغم من أن غينيا إبان حكم سيكوتورى كانت من الدول الغنية بالموارد والثروات المعدنية خاصة البوكسايت، والحديد، والمنجنيز، وكانت تعتبر ثالث أكبر دولة مصدره لخام البوكسايت فى العالم، إلا أن أنشطة التعدين والتنقيب تم تمويلها وإدارتها من قبل الشركات الغربية متعددة الجنسيات، وكذلك الاتحاد السوفيتي، وبالرغم من العلاقات الودية بين غينيا والاتحاد السوفيتى إلا أنها لم تكن قادرة على الحصول على اتفاق افضل بالنسبة لتمويل ونقل خام البوكسايت لمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى مثل الألومنيا والألمونيوم [٣]، ومن ثم فإنه وبالرغم من راديكالية وثورية سيكوتورى، ودعوته الدائمة للاستقلال الوطنى، ومحاربة الإمبريالية إلا أن غينيا ظلت غير قادرة على السيطرة والتحكم بشكل كامل فى مواردها الطبيعية التى ظلت محكومة من قبل

(1) Rajen Harshe : op. cit., p. 625
(2) Gideon-CyRus M.Mutiso:' Reading in African political thought", University of Nairobi, (Nairobi: University of Nairobi, 1975) P.352.
(3) Idem

الشركات متعددة الجنسيات فى الغرب، والاتحاد السوفيتى فى الشرق ، لذا قامت كينيا بتدشين عملتها المحلية. والتى أطلقت عليها اسم " السيلى"، بعد انفصالها عن فرنسا، إلا أن هذه الخطوة لم تؤد إلا لمزيد من عزلة غينيا عن جيرانها فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، غير أنه ومع تحسن علاقاتها مع فرنسا فى أواخر حقبة السبعينيات أظهر سيكوتورى رغبة شديدة فى ربط السيلى بالفرانك الفرنسى مرة أخرى من أجل تحسين القدرات التجارية لغينيا، كما أصبحت غينيا طرفًا فى معاهدة لومي(١٩٧٥م ،١٩٨٠م)، والتى قامت بربط الدول الأفريقية بالمجتمع الاقتصادى الأوروبى [١] .

و قد كان القطاع الحكومى فى غينيا يتحكم فى الصناعات الخفيفة مثل مصانع الجعة والتبغ والثقاب، ولكنه اتسم بسوء الإدارة، ومن ثم أخفق فى تحقيق عوائد وأرباح ، علاوة على ذلك لم تستطع الحكومة أيضًا فرض الرقابة على القطاع الخاص بصورة فعالة.

ويعمل ٨٠٪ من إجمالى القوى العاملة الغينية فى قطاع الزراعة، حيث كانت غينيا تقوم بتصدير منتجات مثل البن والموز والنخيل والحبوب والفول السودانى، ومع ذلك كان لرأس المال الخاص تحكم ملموس فى مزارع الفواكه الاستوائية ، و الأكثر من ذلك أن الحركات الجماعية فى الزراعة، وزيادة الإنتاج الزراعى لم تحقق نجاحًا ملموسًا، ولذلك اضطرت غينيا للاعتماد على استيراد الغذاء .

وقد أدت إستراتيجية التنمية التى أتبعتها غينيا فى نهاية الأمر إلى زيادة الفجوة بين الريف والحضر، وكذلك بين النخبة والشعب، إذ ازدهرت الصناعات فى المناطق المحيطة بكوناكرى العاصمة، كما تزايدت الفجوة بين عامة الشعب والنخبة الحاكمة، كما لم تظهر أى مؤشرات جيدة للأداء الاقتصادى سوى ارتفاع أسعار البوكسايت التى تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى عام

(1) Idem

١٩٧٦م ، وقد أدت هذه الزيادة إلى العمل على سد العجز فى ميزان المدفوعات[١] .

وقد اقترنت حالة الإخفاق فى إستراتيجية التنمية بالديكتاتورية القاسية لسيكوتوري، و معارضة قوية لنظامه واجهها بالاضطهاد والقمع.

(٤)ثورة نكروما فى غانا والاشتراكية الأفريقية:

كان نكروما هو المخطط والمنفذ الرئيسى والأساسى للاستقلال السياسى لغانا، وهو كغيره من النخبة المثقفة والمتعلمة فى غانا بل وفى كل أفريقيا سقط فى فخ تناقضاته مع القيم التقليدية غير الاقتصادية، وبصفة عامة نجد أنه بالرغم من أن رؤيته وبصيرته دعت إلى ثورة يتعين أن تؤدى إلى الاشتراكية وتوحيد القارة، إلا أنه وبعد وصوله إلى السلطة أعتبر أن مجموعة الإصلاحات البسيطة غير الجذرية كافية إلى حد ما، ونجده هو ومن حوله من النخبة أرادوا الحصول على الاستقلال ولكن وفقًا للطريقة البريطانية، وبشكل من أشكال النماذج البريطانية يتمتع بالحصول على الموافقة البريطانية، وتحقيق المصالح البريطانية، كما أكد نكروما أيضًا على قيمة الشخصية الأفريقية، ولكنه مع ذلك كان دائمًا ما يتطلع إلى أوروبا للحصول على التوجيهات واستقاء التجارب، وفى غانا أيضًا كانت التناقضات بين البرجوازيات القومية والاشتراكية الأفريقية واضحة، فنجد أن حزب المؤتمر الشعبى الحاكم تحول من حزب جماهيرى اشتراكى إلى حزب يدافع عن مصالح التجار والقلة الحاكمة، مع انتشار الفساد السياسى والمالى والانتهازية. وبعد عام ١٩٦٣ وبدلًا من توسع قاعدة وهيكل السلطة بالتناغم مع سياسة راديكالية حقيقية، انتشرت البيروقراطية بصورة واضحة وما ارتبط بها من حالات الفساد السياسى الواسع الانتشار، والذى مثل إهدارًا كبيرًا للموارد، وكان سببًا رئيسيًا لحالة عدم الاستقرار السياسى[٢] .

---

(1) Idem

(2) Maxwell Owusa:" Evaluation in the revolution: Nkrumah, Ghana and African socialism", **Africa today,** (Namubia: Indian university press, VOl.26, No.2, 1979) , pp.71-76.

على أن فكرة الاشتراكية الأفريقية قد تعرضت لكثير من الانتقاد، فالبعض يرى أن الخروج على الاشتراكية العلمية الصحيحة يسفر عن إسفاف وتقليل لقيمتها، بل خرج البعض علينا بأن النسخ المختلفة للاشتراكية ما هى إلا غطاء لأشكال ماكرة ومتعددة من الاستغلال الرأسمالي، كما يرى البعض أن اللجوء لهذه الأشكال من الاشتراكية يرجع إلى استياء الناس من الرأسمالية، وعدم وجود بدائل حقيقية سوى اللجوء للاشتراكية كحل للمشكلات باعتبارها النظام الوحيد الذى يوفر لهم حاجاتهم الإنسانية الأساسية، ومن ثم يظهر المفسرون المتعددون للاشتراكية محاولين تغطية برامجهم وسياساتهم الرأسمالية فى الأساس بمفهوم يبدو اشتراكيًا[1].

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن أفريقيا قد شهدت ظهور حكومات انضوت تحت لواء الأنظمة الماركسية الأفريقية، والتى ظهرت إلى الوجود واختفت فيما بين عامى ١٩٦٣ م و ١٩٩٥ م باستيلائها على السلطة من خلال انقلابات عسكرية فى أغلب الأحيان، ومن بين تلك الأنظمة الكونغو فى عهد ماسيمبا ديبا إلى عهد ساسونغير(١٩٦٣ م ،١٩٩١م)، وبنين فى عهد ماثيو كريكو (١٩٧٢ م ،١٩٩١م)، ومدغشقر فى عهد ديديه راتسيراكا ، وزيمبابوى فى عهد روبرت موجابى، وكانت أهم مظاهر تطبيق الاشتراكيات الماركسية فى أفريقيا هى الأحادية الحزبية، وتأميم الصناعات ، والسلطوية، وقد كانت لغة الخطاب الماركسى الأفريقى منفصلة تمامًا عن الواقع الذى فرضوا أنفسهم عليه، فلم يهتموا بمعرفة حياة الفلاحين الأفارقة، والبيئات العرقية التى كانوا يعيشون داخلها فيما عدا استثناءات قليلة.

ثانيًا: تقييم تجارب التطبيق الاشتراكى فى أفريقيا:

لا شك فى أن البلدان الأفريقية التى تبنت ما اصطلح على تسميته بالنظام الاشتراكى قد أخفقت بصورة ملحوظة فى تحقيق مستوى مقبول من الرخاء الاقتصادي، وهو عكس ما بشرت به وأعلنته فى بدايات تطبيقها لتوجهها الجديد

(1) J.le Melle Wilbert: **op.cit.**,p.342.

سواء فيما يتعلق بمعدلات التنمية، أو الناتج القومى الإجمالى ، أو حتى انتشال الدول الأفريقية من براثن الفقر، وهو مالا يعنى أيضًا أن الدول التى اختارت طريقًا آخر قد حققت نجاحات تذكر، حيث إنها ظلت رأسماليات تابعة غير قادرة على استخدام آليات النظام الرأسمالى الغربى لتحقيق مصالحها الذاتية، فبحكم تبعيتها غير المحدودة لتلك النظم فشلت فى تحقيق مستوى من النمو والتراكم يمكنها من الصمود أمام رأسماليات دول الشمال، ومن الضرورى قبل استعراض أسباب فشل تلك النماذج و هو ما يعنينا هنا أن نشير إلى بعض الحقائق المهمة :

أنه لا يوجد مفهوم واحد ومحدد لمصطلح النظام الاشتراكي ، فثمة تفاوتات ملحوظة فى آليات وأشكال التطبيق انعكست بالضرورة على المحصلة النهائية للنتائج العامة لتطبيق تلك السياسات، فالاتحاد السوفيتى السابق الذى كان ملهمًا ومساعدًا لهذه البلدان لم يستطع أن يطلق عليها مسمى البلدان الاشتراكية، بل فضل أن يطلق عليها مسمى جديدًا هو بلدان النمو اللا رأسمالى، أى أنه لم يعترف بكونها بلدانًا اشتراكية، بينما فضل البعض إطلاق مسمى رأسمالية الدولة مستندين فى ذلك إلى أن علاقات الإنتاج فى تلك الدول ظلت كما هى، وقد ارتبطت رأسمالية الدولة فى الغالب بنظام إدارة شديد البيروقراطية لم يساعدها على تحقيق معدلات التنمية التى كانت تطمح اليها تلك الدول، بينما فضل البعض تسميتها " بالطريق الثالث" للتفرقة بينها وبين كل من النظامين الاشتراكى والرأسمالية التقليدية.

وفى هذا الاستعراض الأولى يمكن أن نخرج بنتيجة مؤداها أن محاولة بحث أسباب تراجع هذه الأنظمة عن تحقيق أهدافها المعلنة قد لا يرجع إلى الأساس النظرى العام لمفهوم الاشتراكية باعتبارها نظامًا يحقق التنمية والعدالة فى نفس الوقت، بقدر ما ترجع إلى الظروف الموضوعية والظرف الذاتى لكل دولة من الدول الأفريقية التى تبنت هذا النظام الاشتراكي .

محاولة أولية لفهم أسباب الفشل الاقتصادى:

وإذ أسميها محاولة أولية للبحث فى أسباب الفشل فإن ذلك يرجع إلى أن هذا

الجانب يحتاج إلى دراسات مطولة ومعمقة وموثقة مما قد لا تسمح به هذه الدراسة، وبالتالى سوف أحاول استقراء الواقع الظاهرى لتراجع النمو الاقتصادى بشكل عام.

نشأت تجارب التنمية المستقلة فى الغالب فى أتون الحرب الباردة والصراع بين النظامين الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى والرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الغرب، مما كان له انعكاساته على تجارب التنمية المستقلة فى بلدان أفريقيا.. فقد حاولت الدول الرأسمالية وضع العراقيل أمام تجارب التنمية فى بلدان أفريقيا فى إطار حركتها وتناقضاتها مع بلدان المعسكر الاشتراكى، ومن بينها وضع شروط مجحفة لتمويل مشروعات التنمية فى تلك البلدان من خلال سيطرتها على مؤسسات التمويل الدولى رفض البنك الدولى تمويل إنشاء السد العالى فى مصر الناصرية مثالًا برغم أن تطبيق الاشتراكية لم يكن قد اتضح فى مصر فى تلك الفترة، وإنما كانت التجربة الناصرية تمثل شكلًا من الخروج عن هيمنة المعسكر الغربى منذ بدايتها.

صاحبت عمليات التطبيق ظهور طبقة جديدة تولت عملية الإدارة الاقتصادية، وهى طبقة من البرجوازية البيروقراطية تحركها فى الغالب أهداف ومصالح سياسية خفية، لم تتوافر لديها خبرات إدارية كافية، ولا إرادة سياسية حقيقية، وهى فى حقيقة الأمر تنتمى إلى البرجوازية الصغيرة والمتوسطة التى حكمت هذه البلدان بعد اندلاع حركة التحرر الوطنى، والخروج من بوتقة الاستعمار التقليدى.. وهو ما يثير التساؤل حول إمكانية قيام البرجوازية ببناء نظام اشتراكى يتناقض بالضرورة مع مصالحها وانتماءاتها.

افتقدت هذه التجارب لتفعيل أى نوع من الرقابة الشعبية المنظمة، بل إنها اعتمدت فى الغالب على حزب واحد فى السلطة دون مشاركة شعبية حقيقية، كما اتسمت بالأنظمة السلطوية، وغياب الديمقراطية، وانعدام الحريات السياسية. حيث كان الحكام فى تلك الدول مستمرون فى تطبيق مشروع ذي طبيعة رأسمالية

رغم كونه" وطنيًا" فى حين كانت مصالح الطبقات الشعبية بحالة إلى تطبيق ذي أبعاد اشتراكية حقيقية، لذا قد أطلق على هذا الخيار طريق اللارأسمالية .

ويمكن أن نرصد أيضًا أن تلك الدول كانت حديثة العهد بالاستقلال الوطنى، مع افتقارها إلى قاعدة علمية راسخة تساعد على نموها الاقتصادي، إذ حملت تلك الأنظمة إرثًا ثقيلًا من الأمية والفقر والمرض، عمل معظمها على تحقيق حد أدنى من برامج الرفاة الاجتماعية، ورفع المستويات المعيشية لأفرادها، وهو ما كان بالتأكيد خصمًا من قدرتها على التكوين الرأسمالى الموجه للاستثمارات.

ورغم أن تاريخ الاشتراكية فى أفريقيا يبين قدرًا كبيرًا من الفشل، وتاريخًا طويلًا من الوعود الكاذبة، فإنه يبين أيضًا أن هذا الفشل نتج عن الفشل التنموي،.وهو فشل غير مرتبط بأفريقيا فقط أو بالاشتراكية وحدها، حيث تمثل الاشتراكية الأفريقية تاريخًا من النوايا، ولذا ينبغى تذكرها بوصفها تطلعًا نحو ما وعدت به من خير ورخاء للإنسان الأفريقي، حتى ولو لم تستطع الوفاء به.

المبحث الثالث

الإستراتيجيات البديلة للنمو و التنمية فى أفريقيا

إن دراسة أزمات النظام الاقتصادى الرأسمالى بصفه عامة والأزمة الاقتصادية الحالية ٢٠٠٨م بصفة خاصة تدفعنا لتحليل طبيعة الازدهار الاقتصادى العالمى الذى شهده العالم قبل الأزمة، حيث لم يكن هذا الازدهار غير مستدام بسبب اعتماده المفرط فقط على المضاربات المالية التى تم السماح بها وتشجيعها بسبب إزالة الرقابة الحكومية على الأسواق المالية، ولكن أيضًا بسبب اعتماده بصورة متهورة ومفرطة على الموارد الطبيعية بأسلوب أدى للعديد من المشاكل البيئية خصوصًا فى الدول النامية، بالإضافة إلى أن ذلك الازدهار المزعوم لم يتم توزيع ثماره بصورة عادلة بين شعوب العالم، إذ لم تتمكن الشعوب فى الدول النامية بصورة فعلية من جنى ثمار هذا الازدهار، كما أن الدول النامية قامت بفتح أسواقها على التجارة والتمويل، وانتهجت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وبرامج الإصلاح الاقتصادى والتى أدت إلى خفض الإنفاق العام، ومن ثم ظلت مشروعات التنمية فى تلك الدول مشروعات غير مكتملة، وتم حرمان المواطنين من معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، كذلك قام معظم الدول النامية بتبنى نموذج النمو الذى تقوده عملية التصدير، وقد أثرت تلك النماذج سلبًا على استهلاك القطاع العائلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى [1]، كما أدت تلك الإستراتيجية أيضًا فى العديد من الدول النامية إلى ارتفاع معدلات الادخار مع انخفاض معدلات الاستثمار؛ ففى ماليزيا _ على سبيل المثال _ هبطت معدلات الاستثمار من

(1) Jayati. Ghash: op.cit.,p.215

٤٢٪ إلى ٢١٪ من إجمالى الناتج المحلى خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٨ م و ٢٠٠٦ م وهى الفترة فيما بين الأزمة المالية الأسيوية والأزمة الحالية - بينما ارتفعت معدلات الادخار إلى ما يزيد على ٤٠٪ [1]، ولقد أدى هذا الأمر بدوره إلى تراكم الاحتياطيات الدولية التى تم استثمارها فيما بعد فيما بدا أنها أصول آمنة بالخارج، ولهذا السبب كانت فترة الازدهار الاقتصادى فى حقبة ما قبل الأزمة ترتبط بنزح الموارد المالية من دول الجنوب إلى دول الشمال إما من خلال الصادرات الأرخص، أو من خلال تدفقات رؤوس الأموال الصافية من الدول النامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ومن خلال تدفقات العمالة الرخيصة أيضًا. ولقد أدى انهيار أسواق الصادرات نتيجة الأزمة العالمية إلى التأكيد على عدم استدامة تلك الإستراتيجية، خصوصًا أن اتباع هذه الإستراتيجية على نطاق واسع قد أدى إلى تراجع الأسعار بسبب زيادة المنافسة، وكذلك استخدام دول الشمال للإجراءات الاحترازية والحمائية، أما فى الدول النامية فإن فترة الازدهار الاقتصادى فيما قبل الأزمة اتسمت بالطلب المحلى المدفوع بالأرباح والمعتمد على الزيادات الكبيرة فى الدخل والاستهلاك لدى الطبقات الاجتماعية التى ارتبط نشاطها الاقتصادى بقطاعات محدودة مثل الأصول المالية والعقارية، وتجارة الخدمات ، مما مكن الاقتصاد من الاستمرار فى التنامى على الرغم من أن القطاعات الحقيقية فى الاقتصادات النامية كالزراعة والصناعة ظلت فى أزمة ، ولم يتم تطويرها وزيادة حجم العمالة بها ، ومن ثم فإن الازدهار الاسصادى الذى صاحب تطبيق الرأسمالية فى فترة ما قبل الأزمة لم يكن مستقرًا ولا شاملًا لسائر الدول أو سائر المناطق داخل الدولة الواحدة، وسرعان ما أنهار ذلك الازدهار معرضًا العالم للأزمة الأسوأ فى تاريخ الرأسمالية العالمية.

ومن ثم فهناك حاجة لإيجاد منهج بديل للتنمية والنمو مغاير لما كان سائدًا قبيل

(1) Ibed, p. 216.

الأزمة، ويمكن وضع الملامح الرئيسية لذلك المنهج البديل من خلال دراسة الأسباب الحقيقية وراء الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة، والكيفية التى تنتقل بها للاقتصادات الأقل تقدمًا وفى حالتنا هنا - الاقتصادات الأفريقية - مسببة لها صدمات اقتصادية حادة من جانب، ومن خلال دراسة التجارب التنموية المختلفة للاسترشاد بها فى وضع البدائل المقترحة. مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية الحالة الأفريقية من جانب آخر، وهو ما حاولنا تقديمه فى الفصول السابقة من هذه الدراسة.

وفى هذا المبحث نحاول وضع ملامح عامة للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها فى دول القارة الأفريقية، حيث نقدم أولاً الدعائم الأساسية للبديل المقترح، ثم نقدم مقترحًا للسياسات الاقتصادية الأفريقية القومية الواجب اتباعها فى كل دولة على حدة.

أولاً : الدعائم الأساسية للبديل المقترح :

مما لا شك فيه أن الصدمة الاقتصادية التى أثرت بشده على الاقتصادات الأفريقية قد وجهت الأنظار إلى الضرورة الملحة للبعد الإقليمى فى تحليل مشكلات الاقتصادات النامية وبخاصة الاقتصاد الأفريقى، حيث ظلت الأبعاد الإقليمية محدودة جدًا سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول القارة، أو محاولة تشكيل قوى إقليمية ضاغطة ومؤثرة فى توجهات المجتمع الدولى التى غالبًا ما تهدف لتحقيق مصالح دول الشمال المتقدمة فى المرتبة الأولى، كما لم تكن الجهود الإقليمية الأفريقية فى مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية عند المستوى المطلوب كما اتضح لنا فى تحليلنا للجهود الأفريقية فى مواجهة الأزمة، كل ذلك يدعو بقوة إلى ضرورة إيجاد منظور قارى أكثر عمقًا يعضد قدرات الدول الأفريقية كل على حده، ويمكنها من التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية برؤية خاصة ومتميزة آخذة فى الاعتبار الخصوصية الأفريقية والمصالح الأفريقية، ويمكن وضع

مجموعة من الدعائم الأساسية للبديل المقترح وهى :

(١)تغيير قواعد العلاقات مع الاقتصاد العالمى:

أوضحت الفصول السابقة من هذه الدراسة أن تعرض الدول الأفريقية للهزات الاقتصادية من جراء الأزمات العالمية ينبع فى الأساس من موقع القارة فى منظومة الاقتصاد العالمى، بمعنى علاقات القارة الأفريقية بالاقتصاد العالمى، وهى قضيه مهمة وهيكلية يجب على دول القارة الأفريقية وضعها فى المقام الأول عند رسم سياساتها المستقبلية، وتتمثل ملامح البديل المقترح فيما يتعلق بتغيير قواعد العلاقات الأفريقية مع الاقتصاد العالمى فى :

(أ) العولمة ليست حتمية:

يجب أن ينظر البديل المقترح للعولمة الاقتصادية بنظره مختلفة، فالعولمة ليست حتمية، بل هى ظاهرة يمكن التعامل معها بشيء من الانضباط والتروى ومراعاة خصوصية القارة الأفريقية، فلم يكن الاندماج الاقتصادى للاقتصادات الأفريقية فى الاقتصاد العالمى إلا نتاجًا لعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية التى أطلقت عليها مسميات مختلفة مثل برامج الإصلاح الاقتصادى، وسياسات التكيف الهيكلى، وبرامج التثبيت والاستقرار... وغيرها، حيث إن سياسات ماسمى بالإصلاح الاقتصادى قد ساهمت فى توسيع وتعميق الاندماج الاقتصادى لدول القارة فى الاقتصاد العالمى، وبالتالى يمكن القول بأن العولمة بالنسبة لغالبية دول القارة لم تكن عملية طوعية بل كانت عبارة عن عملية إعادة هيكلة وتحرير للاقتصادات الأفريقية فرضتها برامج التكيف الهيكلى، وأشرفت عليها مؤسسات التمويل الدولية من خلال ضغوط تلك المؤسسات كمقرضين دوليين [(١)]، وبمعنى آخر إن الاندماج فى الاقتصاد العالمى بالصورة التى أفضت إلى تعرض القارة

(١) انظر فى ذلك :
- تادى آكين أنيا: **العولمة والسياسة الاجتماعية فى أفريقيا قضايا واتجاهات**، ترجمة : د صلاح ابونار، (القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٦) ، ص ١٠٢.

للصدمات الاقتصادية المتكررة لم ينجز بالتأكيد من خلال الممارسات الاقتصادية والأنشطة الذاتية التى تحركها قوى السوق والقوى الدافعة المحركة لعقلانية السوق، وانما من خلال قوة الإكراه والضغوط من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

ومن ثم فإن النموذج البديل للتنمية يجب أن يقوم على قناعة أفريقية بضرورة التمييز بين وسائل التأهل لمعولمة، والاستعداد للاندماج فى الاقتصاد العالمى من جهة، وبين وسائل الانخراط الفعلى فى العولمة والدخول فى المنافسة الدولية من جانب آخر، وهو الأمر الذى يغيب عن التوجهات الدولية الليبرالية الجديدة، وفى هذا السياق لابد أن تكون الرؤية الأفريقية البديلة نابعة من التأكيد على ضرورة قطع شوط طويل فى التنمية وبناء المزايا التنافسية لتأهيل الدول الأفريقية لممارسة العولمة والاستفادة منها، مع الوضع فى الاعتبار أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول فى كل الأزمنة، و أن الأمر يرتبط بدرجة تطور اقتصاد الدولة وظروفها السياسية والاجتماعية [1].

(ب) نظرة مختلفة لقضية تحرير التجارة:

قام النظام الاقتصادى الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس توفير الضمانات لحرية التجارة الدولية، وانسياب تدفق رؤوس الأموال بين الدول، وضمان قابلية العملات الوطنية للتحويل إلى عملات أجنبية، وفى سبيل ذلك تم إنشاء المؤسسات الاقتصادية المعنية بتطبيق هذا النظام كصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وعلى الرغم من تكاتف جميع المنظمات الدولية لتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال فإن القيود تتزايد بشكل كبير على هجرة العمال وانتقالهم عبر الحدود، ومن ثم فإن تحرير التجارة قد يؤدى لمنافع كلية للاقتصادات الأفريقية إذا كانت هناك حرية وفاعليه فى انتقال عوامل الإنتاج بما يزيد من قدرة الاقتصاد على الاستجابة للتحرير، كما أن عمليات تحرير

(1) د. ابراهيم العيسوى: أزمة النظام الرأسمالى والاقتصاد المصرى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

التجارة فى الدول الأفريقية لم تقابلها عمليات تحرير مماثلة فى أسواق البُلدان المتقدمة التى توجه إليها الصادرات الأفريقية ، إذ ظلت الدول المتقدمة تتبع أنظمة حمائية لمزارعيها على حساب المزارعين الأفارقة على سبيل المثال، كما أن معظم الصادرات الأفريقية هى صادرات أولية مما يقلل أيضًا من منافع حرية التجارة ، ومن ثم فهناك حاجة لتبنى عدد من المبادئ التى قد تخالف مفهوم الانفتاح الليبرالى الجديد ألا وهى الحماية المتناقصة ، والانتقائية التمييزية، والتدرج فى فتح الأسواق الوطنية بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية والتسويقية للصناعات أو القطاعات المحمية، مع الوضع فى الاعتبار ضرورة دعم قدرة هذه الصناعات والقطاعات على المنافسة الدولية مع الزمن حتى تصبح الدول الأفريقية قادرة ومؤهلة للانخراط فى العولمة. ومن الجدير بالذكر أنه على خلاف الاعتقاد الشائع فإن قواعد منظمة التجارة تقف بشكل عنيف دون اتخاذ الدول الأفريقية أية إجراءات لحماية ودعم الصناعات الوطنية ، وتشجيع الصادرات، و أن هناك مجالًا لا بأس به لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، وإن كانت الاستفادة منه ليست سهلة ومحاطة بشروط وقيود متعددة لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، ومنها المواد التى تتعلق بالإجراءات الوقائية، وحماية الصناعات الناشئة، والمعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية فى اتفاقية الجات، وكذلك المواد الخاصة بالتكتلات الإقليمية، والمواد المتعلقة بالإعفاء من بعض الالتزامات، والدعم المسموح به حسب اتفاقية الدعم... وغيرها من المواد[1]، إلا أن الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية لإمكانية الاستفادة من هذه البنود ومحاولة تفعيلها، وهو ما يتطلب بالتأكيد قوة ضاغطة يعتد بها فى منظمة التجارة العالمية، والتى لن تتأتى سوى من خلال التعاون الإقليمى الجاد الذى يمكن الدول الأفريقيا من فرض شروط أفضل فى مجالات التجارة وتعزيز القدرة التنافسية الأفريقية من خلال ضبط علاقاتها التجارية.

(١) د. ابراهيم العيسوى: مصدر سبق ذكره، ص ٨٣

(ج) إعادة النظر فى النظام النقدى الدولى:

يستند النظام النقدى الدولى الحالى على ما يمكن تسميته بالقاعدة النقدية الدولارية أو الدولار غير القابل للتحويل إلى الذهب، بعد انهيار قاعدة الصرف بالذهب فى عام ١٩٧١، وهو ما وفر للولايات المتحدة الأمريكية تمويلًا غير محدود لعجزها المزدوج فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال الاقتراض عن طريق البيع المستمر لسنداتها، والتوسع فى طبع الدولار دون أن يشكل ذلك عبئًا على اقتصادها، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تراهن على النظام النقدى الدولى الحالى، حيث لا يزال يعتمد بنسبة كبيره على الاحتياطيات النقدية الدولارية، و يشير الكثير من الدراسات والتقارير الاقتصادية بما فيها منشورات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى أن الاحتياطيات الدولارية فى الوقت الحالى تقدر بنسبة ٦٠٪ من إجمالى الاحتياطيات الدولية، كما أن كل المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية، وكذلك الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكى تشير إلى ضرورة إيجاد بديل للدولار، حيث تفقد الاحتياطيات الدولارية لدول العالم نسبة كبيرة من قيمتها مع انهيار قيمة الدولار، كما لاحظنا جليًا خلال الأزمة الاقتصادية الحالية ٢٠٠٨م، وهو ما يهدد مصالح جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، كما أصبح النظام النقدى بهذا المفهوم تعبيرًا عن عمليات نهب موارد الدول الفقيرة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا ظهرت الحاجة لوجود رد فعل لدى تلك الدول يضمن مصالحها الاقتصادية، ورغم أن هناك تحولًا مستمرًا فى الأهمية النسبية لمكونات الاحتياطيات الدولية نحو سلة عملات تتراجع فيها أهمية الدولار لحساب عملات الدول الأخرى ذات الاقتصادات المزدهرة والناشئة مثل الين واليورو والياوان، بالإضافة إلى توجه آخر هو اهتمام هذه الدول بأسواقها الداخلية وتطويرها باعتبارها الأساس الحقيقى فى الازدهار الاقتصادى ، واستمرار النمو الاقتصادى بدلا من الاعتماد على الأسواق الخارجية التى تعرضها لهزات وصدمات غير

محسوبة، إلا أن الأمر يتطلب بديلًا للنظام النقدى الدولى يراعى مصالح أطرافه، وتتصاعد الآراء حول الأخذ بالاقتراح الذى قدمه كينز فى مفاوضات بريتون وودز عام ١٩٤٤ حول النظام النقدى الدولى، والذى يرى ضرورة تنظيم الاحتياطات الدولية من خلال مؤسسة دولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولى يمكنها خلق وإدارة وحدات للتسوية والاحتياطيات النقدية مثل حقوق السحب الخاصة ، أو أية عملة خاصة يتم الاتفاق عليها بعيدًا عن أية عملة تعود لدولة ما، ويبدو أن هذا الاقتراح رغم موضوعيته إلا أنه يمكن أن يوجه له انتقاد رئيسى مفاده أن المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى فى واقع الأمر تخضع لتأثير الدول المسيطرة على تلك المؤسسات ، ومن ثم تعمل وفق مصالح هذه القوى، كما أن هناك صعوبة فى إيجاد توافق عام بين الدول التى تتضارب مصالحها وسياساتها المالية والنقدية، وهى غالبًا ستكون من الدول المتقدمة الأكثر تأثيرًا فى الاقتصاد العالمى، لذا فالأمر يتجه نحو وضع بدائل أخرى قد تبدو بدائل إقليمية؛ ففى الحالة الأفريقية يجب أن تضع كل دولة مجموعة من الترتيبات الخاصة فيما بينها وبين شركائها التجاريين سواء بشكل ثنائى أو حتى ضمن تجمع إقليمى أو أكثر باعتماد عملاتها بالإضافة إلى الذهب - إن أمكن - فى تسوية مبادلاتها التجارية، وهى تجربة تم تطبيقها فى التعاملات التجارية بين الصين واليابان، وبين الصين وتركيا، والصين والبرازيل، ومن ثم يمكن أن يتحول النظام النقدى الدولى من كونه نظامًا دوليًا ليأخذ شكل المناطق الإقليمية النقدية، ومن ثم إعادة تشكيل النظام النقدى الدولى بحيث يصبح نظامًا دافعًا لتحقيق الاستقرار النقدى.

(٢) إصلاح النظام المالى العالمى:

ربما كان أحد الدروس الأساسية للأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨م هو اكتشاف أهمية الاستقرار المالى، ومن ثم التأكيد على الحاجة إلى إصلاح النظام المالى الدولى القائم، والذى أثبت فشله فى الوفاء بمطلبين واضحين هما منع عدم

الاستقرار، ومنع حدوث الأزمات، بالإضافة لترسيخ حالة عدم المساواة العالمية، ورغم أنه وقبل إندلاع الأزمة الحالية كنت هناك معايير دولية متفق عليها لضبط أداء القطاع المالى إلا أن ذلك لم يعف العالم من أن يشهد أقوى الأزمات المالية على الإطلاق، ومن ثم فإن إصلاح النظام المالى لعالمى من خلال وضع معايير ونماذج لسلوك النظام المالى وفقًا للتوافق العالمى هو أمر مشكوك فى نجاحه فى ظل تضخم النظام المالى وتعقده، واتباعه سياسات تشجع على تكوين الفقاعات وتحميس المضاربات بدلًا من الاستثمار الإنتاجى الفعلى الذى يدفع النمو المستقبلى، بالتالى خفض من الدور التنموى لمنح الائتمان على مستوى الاقتصادات الوطنية، وبوضع هذه المشاكل فى الاعتبار فإنه لا مناص من المراقبة الحكومية المنهجية، ومراقبة عمليات التمويل، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال حماية الجزء الرئيسى للنظام المالى والمصرفى من خلال فرض دوجة عالية من ملكية الدولة للنظام المصرفي، وفى الدول الأفريقية يعتبر هذا الأمر حيويًا للغاية، حيث لا يمكنها أن تعتمد بشكل أساسى على لاعبى القطاع الخاص الذين سيحاولون بالتأكيد الاحتيال على عمليات الرقابة الحكومية، و يمكن أن يأخذ شكل الملكية المقترح للمؤسسات المالية صورة الشراكة الاجتماعية للدولة مع المؤسسات المالية والأفراد فى المجتمعات الأفريقية، حيث يمكن الدولة من عملية المراقبة العامة على توجيه الأرصدة الائتمانية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، ويمكن أخذ النموذج البرازيلى كمثال لتحقيق هذا الأمر.

(٣)الشراكات والتكتلات الإقليمية:

طرحت فى جزء سابق من هذا الفصل تجربة لمشروع تنموى تكاملى فى منطقة أمريكا اللاتينية وهو البديل البوليفارى ALBA[1]، وهو نموذج واقعى لوجود بديل عملى يمكنه مواجهة الرأسمالية السائدة عالميًا، وهو يمثل شكلًا للتعاون

(1) Martin Hart- landsberg: **op.cit.**

الإقليمى الذى يمكنه إرساء قواعد التنمية الوطنية المستقلة فى كل دولة على حدة، وفى ذات الوقت يساهم فى خلق قوة إقليمية قادرة على فرض شروطها، وتحقيق مصالح شعوبها فى ظل سيطرة الرأسمالية العالمية، وهو بهذا يعتبر تجسيدًا لما طرحته فى البداية من ضرورة تغيير قواعد العلاقات مع الاقتصاد العالمى، وبهذا المفهوم يمكن الجزم بأن هناك ضرورة ملحة لدى دول القارة الأفريقية لخلق مبادراتها الإقليمية سواء من خلال تطوير ودعم المنظمات الإقليمية الأفريقية القائمة، أو من خلال خلق مبادرات جديدة ذات توجهات أكثر راديكالية وتقدمية، ومما لا شك فيه أن هذه التكتلات والأشكال المختلفة من التعاون الإقليمى الأفريقى ضرورية سواء لتنمية القدرة التفاوضية للدول الأفريقية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بخصوص شروط منظمة التجارة - كما سبق التنويه - للحصول على شروط أفضل فى مجالات التجارة والاستثمار، ومشكلات الديون الخارجية، أو فيما يتعلق باستعادة الدول الأفريقية السيطرة على مواردها الطبيعية، وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لأهدافها التنموية، بالإضافة إلى أن هذه الأشكال من التعاون الإقليمى ضرورية لتنمية القدرات الذاتية للدول الأفريقية فى المجالات المختلفة باستخدام الموارد والخبرات والمهارات الأفريقية فى إنجاز مشروعات مشتركة تساعد على رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لتلك الدول، كما أن هناك ضرورة إقليمية لتفعيل دور المصرف المركزى الأفريقى ، وصندوق النقد الأفريقى ليصبحا بديلًا فاعلًا عن مؤسسات التمويل الدولية فيما يتعلق بتمويل عملية التنمية فى قارة أفريقيا، واعتبار هذه المؤسسات لبنة لقيام نظام نقدى حقيقى مستقل عن النظام النقدى العالمى الذى لا يعمل بالتأكيد فى صالح الدول الأفريقية، ومن ثم يمكن التخفيف والحد من حالة عدم التوازن الدولى، والعمل على تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، أو الانصياع للشروط الليبرالية الجديدة التى تمليها مؤسسات التمويل الدولية على دول القارة الأفريقية، من الجدير بالذكر هنا إن مشروع القانون التأسيسى لإنشاء الاتحاد الأفريقى قد نص على ضرورة التعجيل بتكامل

القارة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، كما استهدفت معاهدة أبوجا تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة الأفريقية خلال فترة زمنية أقصاها ٣٤ عامًا [١] ، وهو ما يدعو الحكومات الأفريقية لضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين القارة من تحقيق التكامل المنشود الذى يمكنها من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية ،ويمكن الرجوع إلى تجربة بنك الجنوب فى منطقة أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية كنموذج لمؤسسات التمويل الإقليمى الناجحة، حيث يسعى البنك لتقديم نفسه كبديل حقيقى لصندوق النقد الدولى ويمثل لبنة لقيام نظام مالى حقيقى مستقل، يعمل على تخفيف والحد من حالة عدم التوازن بين القوى والنفوذ فى المنطقة من جانب، والعمل على تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والانصياع للشروط التى تمليها عليها مؤسسات التمويل الدولية من جانب آخر [٢].

من جهة أخرى يجب على أفريقيا انتهاز فرصة نهوض وصعود الأسواق الصاعدة وبصورة خاصة فى الصين والهند، كشركاء فى التجارة والتنمية، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لأفريقيا على طريق تنويع أسواق صادراتها، بالإضافة لتنويع مصادرها الخاصة بتمويل عمليات التنمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة، مع ضرورة تكييف وتهيئة هذه الفرص من أجل دعم إستراتيجية واضحة للتنمية القومية[٣].

ثانيًا: سياسات اقتصادية أفريقية بديلة:

بما أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أظهرت أن الاقتصادات الأفريقية بصفة خاصة عرضه للصدمات الخارجية التى تنبع فى الأساس من ارتباط تلك

(١) أ.د فرج عبد الفتاح فرج:" **الاقتصاد الأفريقى قضايا التكامل والتنمية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م) ص ٥٠.

(2) William K.tabb: **op.cit.**

(3) Africa development Bank:" Africa and the global economic crisis: strategies for preserving the foundation of long_ term growth:, **paper prepared for the 2009 annual meeting of the African Development Bank, 13-14 May- Dakar, Signal**, p. 11

الاقتصادات واندماجها المتسارع فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، مع كل ما يحمله هذا النظام من متناقضات تؤدى دائمًا لتكرار الأزمات العنيفة، لذا فإن هناك ضرورة آنية لاتباع الدول الأفريقية نموذجًا مختلفًا يدفعها نحو تحقيق التنمية المعتمدة على الذات، القائمة على العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية.

ومع الأخذ فى الاعتبار الدعائم الأساسية لإستراتيجية النمو البديلة- والتى عرضنا لها فى الصفحات السابقة- يمكن وضع تصور لمجموعة السياسات التى يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية، ولعل أهمها ما يلى:

(١)إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي:

إن التحدى الحقيقى الذى ينبغى أن يقدمه الاقتصاد الأفريقى هو تصحيح مسلو التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية داخل دولة من واقع إعادة النظر فى النمط الحالى لتقسيم العمل الدولى، والعمل على الانسحاب التدريجى من حالة الاندماج المتزايد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمي، أى أنها مرحلة تصحيح هيكلى، ويكون ذلك من خلال:

(أ) إعادة التفكير فى النموذج الاقتصادى الذى يعتمد إستراتيجية التوجه نحو التصدير بصورة مفرطة، والذى سيطر على إستراتيجية النمو فى أفريقيا على مدار بضعة عقود ماضية، وهو أمر ضرورى إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وهى السوق المحتملة للصادرات الأفريقية بمستورد جيد لتلك الصادرات، ولذلك يتعين على الدول الأفريقيةإعادة توجيه صادراتها لدول أخرى، وفوق كل ذلك إعادة توجيه اقتصاداتها نحو الطلب المحلى المتزايد، وهو ما يتطلب التغيير نحو تنمية يدفعها الطلب المحلى، وتقودها الأجور، بمعنى تعزيز النمو المعتمد على الاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات والسياسات:

الحفاظ والإبقاء على مستويات ملائمة من الإنفاق العام وبخاصة الإنفاق العام الموجه لزيادة الاستثمار فى البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية من خلال زيادة

المخصصات الموجهة لقطاعات التعليم والصحة فى الميزانيات العامة للدول الأفريقية.

العمل على رفع معدلات الادخار المحلى، والذى يعمل على تحقيق معدلات الاستثمار المحلى المرتفعة التى تساعد على تحقيق التنمية المعتمدة على الذات، وهو ما يمكن ملاحظته عن كثب فى التجارب التنموية الناجحة التى سبق عرضها، ففى ماليزيا كان الاعتماد على الموارد الداخلية فى تمويل التنمية نابعًا من زيادة معدلات الادخار والاستثمار[1]، والأمر نفسه ينطبق على حالة البرازيل[2].

تحسين بيئة النشاط الاقتصادى والتجارى، وذلك من خلال الاهتمام بالبنية الأساسية المادية وكذلك التشريعية والقانونية والتنظيمية.

وفى إطار الاهتمام بالنمو الذى يدفعه الاستثمار المحلى، نعود للتأكيد على أهمية الدور الإقليمى فيما يتعلق بفتح الأسواق الإقليمية وزيادة التجارة البينية بين الدول الأفريقية.

فيما يتعلق بالتوجه نحو دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب ملاحظة أن النماذج التى اعتمدت على مثل هذه المشروعات كالحالتين الماليزية والكورية، كانت تلك المشروعات بمثابة شركات تغذى شركات أو صناعات كبيرة بمعنى وجود ترابط أفقى بين تلك المؤسسات وبعضها البعض بهدف خلق ارتباط رأسى بين تلك المؤسسات والصناعات الكبيرة فى الاقتصادات القومية، وهو ما يجعل هذه المشروعات تحقق أهدافها فى دفع التنمية من جانب، كما تساعد على تحسين المؤشرات الاجتماعية والحد من التفاوت فى توزيع الدخول من ناحية أخرى.

(ب) تنويع الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية للتقليل من مخاطر الاعتماد بشكل متزايد على تصدير منتج واحد أو منتجين، ومخاطر الاعتماد على القطاعات الأولية

(1) Mohamed Ar f : op. cit., p.4

(٢) امل مختار : مصدر سبق ذكره

فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوليد الدخل، وهو ما لاحظناه فى دراستنا للتجارب التنموية فى الدول النامية؛ ففى فنزويلا تمت إقامة مشروع تنموى صناعى شامل للعمل على إيجاد بديل إستراتيجى للاعتماد على النفط [١]، وفى ماليزيا عملت الدولة على تنويع البيئة الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعى سواء أكانت صناعة استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية، بالإضافة للاهتمام بقطاع الزراعة[٢].

(٢)الدور المحورى للدولة فى التنمية:

لقد أثبتت تجارب التنمية المختلفة الأهمية الكبيرة لدور الدولة فى النهوض الاقتصادى لتحقيق القفزات النوعية فى التنمية الاقتصادية، إذ كان تدخل الحكومة فى الاقتصاد السمة الواضحة لفترة طويلة فى الاقتصاد الماليزى إبان تصاعد برامج التصنيع الطموحة وتحولها إلى دولة صناعية متقدمة [٣]. كما تشير التجربة الكورية إلى أن هذا النجاح الذى حققته كوريا ما كان يقدر له أن يتحقق لولا الدور المحورى الذى لعبته الدولة فى عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذى دفعها لاستحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية كان أبرزها مجلس التخطيط الاقتصادي[٤]، وفى فنزويلا وضعت الدولة على عاتقها مسؤولية النهوض بالاقتصاد؛ ففرضت سيطرتها التامة على القطاع النفطى والقطاعات الإستراتيجية الأخرى [٥].

ومن ثم نجد أن أهمية دور الدولة ينبع من افتقار رأسماليات تلك الدول لمشروع وطنى للتنمية، وارتباط الاستثمارات الضخمة عادة بالشركات متعددة الجنسية التى تهدف لتكريس التبعية فى مقابل مصالحها فى المنطقة.

---

(1) James Petras: **op.cit.**, pp. 441-463
(2) Mohamed Ariff: **op.cit.**, p.7
(3) **Ibed.**, p.4
(4) Haider A.khan: **op.cit.**, p.5
(5) John Bellamy Foster: **op.cit.**

كما تتسم الرأسماليات المحلية بالميل إلى الأنشطة التى تحقق أرباحًا سريعة، والتى لا يمكن أن تقوم عليها دعائم التنمية الاقتصادية المستندة على التخطيط الإستراتيجي، أو ما يطلق عليه الرأسمالية الطفيلية أحيانًا، وهو ما يتنافى مع الدور المهم للقطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى أفريقيا، على أنه يجب ملاحظة أن الدعوة لاضطلاع الدولة بالدور القيادى فى إدارة النشاط الاقتصادى لا يعنى التحول للاشتراكية، فالطريق للاشتراكية طويل، والأمر لا يعدو أن يكون تحولًا لإيجاد دور لرأسمالية الدولة إلى جانب القطاع الخاص للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية فى القطاعات الإستراتيجية اهمة خصوصًا فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالسيطرة على الموارد الطبيعية للدول الأفريقية، حيث إن هناك ضرورة ملحة لاستعادة سيطرة هذه الدول على مقدراتها ومواردها، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال سيطرة الدولة على تلك القطاعات سيطرة تامة، ووقف أنشطة الشركات متعددة الجنسيات واحتكاراتها فى مجالات استخراج وتصنيع وتصدير الموارد المعدنية والطبيعية للقارة الأفريقية، كما يجب الأخذ فى الاعتبار أن الأمر يتطلب مراعاة عدم الوقوع فى الأخطاء التى تسببت فى فشل الأشكال المختلفة من تدخل الدولة التى طبقت فى أفريقيا، والتى سبق التعرض لها فى جزء سابق من هذا المبحث، وأهمها ضرورة وجود مشاركة ديمقراطية شعبية وآليات واضحة للمحاسبة والرقابة الفعالة على الممارسات الحكومية، والجدير بالذكر أن النظم السياسية القائمة فى الكثير من الدول الأفريقية ليست ديمقراطية، وهى أنظمة ملائمة للطبقات الرأسمالية التابعة فى توسعها المرتبط بالنظام الرأسمالى العالمى، وهو الأمر الذى يتعين تغييره من خلال نضال الشعوب لفرض إرادتها السياسية.

(٣) إعادة تنظيم القطاع المالى الأفريقى:

القطاع المالى والمصرفى فى الدول الأفريقية بحاجة لإعادة تنظيم ومراقبة، وهو بحاجة لفرض درجة عالية من ملكية الدولة للمؤسسات المالية والمصرفية يمكنها من المراقبة وتوجيه الأرصدة الائتمانية نحو الاستثمارات المنتجة، كما يجب تطوير

البنية الأساسية المالية المتمثلة فى وضع التشريعات والضوابط اللازمة لإدارة القطاع المالى ، وكذلك هناك ضرورة لوضع نظام فعال للحوافز ضمن الإطار التنظيمى للقطاع المالي، كما ان هناك حاجة ملحة لإحكام الضوابط القانونية والتنظيمية فى التعامل فى الأسواق المالية للحد من المضاربات المتهورة ويقتضى الأمر فرض ضرائب على الأموال الساخنة بالبورصات، والتى تقل مدة استثماراتها عن أجل معين، كما يجب فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحققة من تعاملات البورصة، أسوة بالأنشطة الإنتاجية الفعلية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الأفريقية يتعين عليها ان تواصل تطبيق إستراتيجيات حذرة لمراقبة تدفقات رؤوس الأموال، ووضع ضوابط لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود الأفريقية ،حيث يتطلب الأمر خفض مخاطر الارتدادات الرأسمالية المفاجئة غير المتوقعة، والتى تتسبب فى صدمات اقتصادية للدول الأفريقية، والأهم من ذلك هو إعادة التفكير وعدم التعجل فى تحرير المعاملات الرأسمالية الذى يفرض على الدول الأفريقية التضحية إما باستقرار أسعار الصرف، أو باستقلال السياسة النقدية، وهو أمر يصعب على الدول الأفريقية تطبيقه فى ظل أزماتها الاقتصادية[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة قام بها المركز الوطنى للبحوث الاقتصادية التابعة للمفوضية الأوربية European commission، اهتمت الدراسة بقياس تأثير عملية تحرير المعاملات الرأسمالية والانفتاح المالى فى إحداث الصدمات الاقتصادية فى عدد من الأسواق المالية لدول متقدمة وأخرى نامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال لا يكون له أثر يذكر فى إحداث صدمات مالية فى الدول المتقدمة بينما تتأثر الأسواق الناشئة بصوره ضخمة من جراء تحرير تدفقات رؤوس الأموال ؛ حيث يتسبب فى أزمات العملة والبنوك بتلك الدول، و أوضحت الدراسة أن معدل تكرار الصدمات فى الدول المتقدمة ارتفع من ٨,٨٪ فى الدول ذات الأسواق

(1) Gouda Abdel- khalek:" Bad Policies or systemic Dysfunctions? The perils of Financial Globalzation :Asouth view", **USC. Center for Law, Economic & Organization Research paper** (losangelese: university of southern California law school , No. co3 -18, 2003)

المالية المغلقة إلى ٩,٧٪ فى الدول ذات الأسواق المالية المنفتحة، بينما كان هذا المعدل فى الاسواق الناشئة ٢٥,١٪ فى حالة الأسواق المنغلقة و٦١,٦٪ فى حالة الأسواق المنفتحة [١]، وهو ما يؤكد على ضرورة فرض ضوابط على عمليات التحرير السريعة للمعاملات الرأسمالية فى الدول الأفريقية ذات الأسواق المالية الناشئة. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك ضرورة للتعامل معها بحذر، ووضع الإجراءات والشروط التى تضمن عدم منافستها للمشروعات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار فى القطاعات التى تخدم برامج التنمية الوطنية، وأن تعمل على خلق الوظائف وتنويع الهيكل الإنتاجى وهيكل صادرات الدولة[٢].

(٤) اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة:

والمقصود هنا اتباع السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف الملائمة، والتى تساعد الدول الأفريقية على مواجهة الصدمات الاقتصادية. ورغم أن سياسات الاقتصاد الكلى التى اتخذتا الدول الأفريقية قبل الأزمة قد ساعدتها بشكل جيد فى المجمل، إلا أن الحكومات الأفريقية لا تزال فى حاجة للحفاظ على توازن صحى بين الاستقرار قصير الأجل، وتحقيق أدنى مستويات للتضخم من ناحية، وتحقيق معدلات نمو قوى ومستدام من ناحية أخرى.

(أ) على مستوى السياسة النقدية:

تستهدف السياسات النقدية المتبعة فى معظم الدول الأفريقية حجم النقود، وعلى الرغم من أن هذا الإطار قد أثبت فاعليته فى تخفيض معدلات التضخم، إلا أنه ليس مناسبًا تمامًا فى تحقيق الأهداف العامة للسياسة النقدية، لذا فإن هناك حاجة لتعديل الإطار العام للسياسة النقدية بعد الأزمة العالمية، حيث ظهرت الحاجة

(1) Phelep pe Martin and Helene Rey' F nancial Globalization and Emerging Markets : with or without crash" **National Bureau Economic Research Working Paper Series,** (combridge : European commission , No. 9288, October 2002), pp.1-2

(2) African development Bank :" Africa and he global Econmic crisis strategies for lang termgrowth", **op.cit.**, p.10

لتنشيط الطلب، وتحقيق التنمية الاقتصادية مما استوجب تبنى مجموعة أوسع من الأهداف ، بالإضافة إلى التضخم، حيث شكلت الأزمة العالمية ٢٠٠٨م تحديًا كبيرًا للسياسة النقدية فى دول القارة الأفريقية، إذ أدركت تلك الدول أن أطر السياسة النقدية التى يتبعها معظم الدول الأفريقية لا تتناسب كليًا مع استمرار عملية مواجهة التقلبات الدورية للاقتصاد الكلى، كما أصبحت هناك قناعة بأن السياسة النقدية تؤثر على الناتج الإجمالى وبالأخص من الناحية الائتمانية [١].

ومن هنا فإن الأزمة الاقتصادية يجب أن تكون نقطة تحول للسياسة النقدية فى العديد من الدول الأفريقية، حيث إنه فى العقد السابق على الأزمة وفرت أطر الاستهداف النقدى مرساه ناجحة نسبيًا ضد ارتفاع معدلات التضخم، ولم تكن هناك حاجة ماسة لاستخدام السياسة النقدية فى تنشيط الطلب الكلى، إلا أنه وبعد الأزمة فإن السياسة النقدية تمثل تحديًا أكبر خصوصًا مع الظروف الاقتصادية الخارجية المتقلبة، إذ إن إدارة الاقتصاد الكلى فى فترة ما بعد الأزمة تتطلب رؤية أوسع نطاقًا لأهداف السياسة العامة، مع زيادة الأولوية المعطاة لتحقيق الاستقرار فى الإنتاج وسعر الصرف بالإضافة للسيطرة على معدل التضخم، ويتطلب ذلك أن تأخذ أهداف السياسة بعين الاعتبار أيضًا استقرار أسعار الصرف لعدة أسباب؛ فسعر الصرف فى حد ذاته يؤثر على الطب الكلى والناتج والتضخم، كما أن تقلبات أسعار الصرف تكون مدمرة جدًا بالنسبة لمستخدمى ومنتجى السلع المتداولة فى الاقتصاد المحلى، بالإضافة إلى أن هناك عددًا من الاقتصادات الأفريقية مثل جماعة شرق أفريقيا تعمل على تدشين اتحاد نقدى يستخدم عملة موحدة، وإن الانتقال إلى اتحاد نقدى يحتاج إلى فترة من إدارة سعر الصرف لتحقيق المواءمة بين معدلات الصرف الثنائية لكل عضو محتمل فى الاتحاد النقدى المزمع إنشاؤه [٢]، ومن ثم

(1) Zuzana Brixiova:"Africa in the post- crisis Global Economy: Turning the recovery into strong, sustained and shared Growth", **African Development Bank, committee of ten policy Brief**, (Washington, DC: African Development Bank, October 2010) ,p.4

(2) Louis Kasekande and Martin Brownbridge:" post- crisis Monetary policy Frame work in sub-Saharan Africa", **African Development Review**, (oxford :Black well publishing Ltd., vol.23, No.2,2011) , p.198.

يجب اتباع شكل وسيط من أشكال نظام الصرف بدلًا من التعويم الصريح لأسعار الصرف، كما يجب أن تكون السياسة النقدية أكثر مرونة فيما يتعلق بتحديد الأهداف التشغيلية على أساس متغيرات الاقتصاد الكلى الحالية والمتوقعة، على أن تعزيز آليه انتقال السياسة النقدية فى دول أفريقيا سوف يتطلب أسواقًا ماليه أكثر عمقًا وتكاملًا وتنافسية، وبالتالى فإن الإصلاحات المنشودة فى إطار السياسة النقدية يجب أن ترافقها تدابير ومعايير لتعزيز تطوير الأسواق المالية، كذلك اتخاذ التدابير لتعزيز تكامل الأسواق المالية، وخلق روابط أقوى بين أسعار الفئدة فى السوق النقدية، وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

(ب) على مستوى السياسة المالية:

تتزايد الحاجة لإعطاء أولوية كبيرة للسياسة المالية، والإنفاق العام فى السياسة العامة للدولة، خصوصًا مع ما خلفته الأزمة العالمية من آثار على قطاعات الاقتصاد الحقيقى فى الدول الأفريقية، ومن ثم انعكاس ذلك على الدخول الحقيقية لأفراد المجتمعات الأفريقية، وبالتالى تصبح هناك ضرورة ملحة لتوجيه الإنفاق العام لتعزيز الاستثمارات المنتجة فى قطاعات الاقتصاد الحقيقى من خلال زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى كما سبق أن أوضحنا هذا من جانب، ومن جانب آخر على الحكومات الأفريقية حينما تركز على سياسات التعزيز المالى أن تحمى بالمثل وتزيد من الإنفاق على المشروعات الاجتماعية ذات الطابع العام مثل البنية الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، كما ينبغى محورة الأهداف المتوسطة الأجل للسياسة المالية على تقليص رقعة الفقر فى الدول الأفريقية عبر نمو قوى ومستدام بدلًا من التشديد على الاستقرار وتحقيق أدنى معدل للتضخم، واستبدال ذلك بتنشيط عملية النمو المدفوع بالإنفاق العام، وكما سبق أن أشرنا فى جزء سابق من هذا المبحث فإن الإنفاق العام له دور فى دفع الطلب المحلى، ومن ثم تعزيز النمو المعتمد على الاستثمار المحلى. والاستهلاك المحلى. وفيما يتعلق بالنظام الضريبى

هناك ضرورة لاتباع أنظمة ضريبية تحقق العدالة فى توزيع الدخول مثل الضرائب التصاعدية، وفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية، وأرباح البورصات، و كذلك إلغاء كافة الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية العاملة فى الدول الأفريقية.

(ج) السياسة الزراعية:

هناك حاجة أيضًا لقيام الدول الأفريقية بتطبيق منهج للزراعة والتنمية الريفية أكثر شمولية يعمل على إقرار دور التدخل الحكومى من خلال وضع السياسات الملائمة، والعمل على توفير المدخلات ، وإدارة أسعار المحاصيل، كما يجب إعادة قراءة وتحليل إمكانية تطبيق التعاونيات الزراعية الأفريقية فى ظل محدودية القدرات الإنتاجية للمزارعين الأفارقة، وعدم قدرتهم على الحصول على التمويل، وضعف وضعهم التنافسى، فرغم فشل تجربة التعاونيات الزراعية فى نماذج أفريقية سابقة، وبقائها مجرد محاولات هامشية على خريطة النمو الاقتصادى دون أن تحقق الأهداف التى سعت إليها[1]، إلا أنه هناك ضرورة لاستنباط نموذج تعاونى جديد يتناسب مع ظروف الدول الأفريقية، ويتلافى مشكلات وعيوب التجارب الأفريقية الاشتراكية السابقة فى تطبيق التعاونيات الزراعية.

(د) وحتى تؤتى السياسات الاقتصادية الكلية ثمارها المرجوة فلا مناص من أن تتلازم معها حزمة من الإصلاحات الهيكلية مثل إنشاء البنى الأساسية، وفتح الأبواب أمام المشاركات الإنتاجية، وتنمية قواعد رأس المال البشرى، وتطوير شبكات الضمان والأمان الاجتماعى لحماية الفئات والطبقات الأكثر عرضة للصدمات.

على أن تطبيق هذه السياسات يستلزم توافر مجموعة من الشروط الموضوعية:

(1) راجع فى ذلك التجربة التنزانية فى التعاونيات الزراعية (الأوجاما) كمثال
- Goren Hayden :**op,cit.**, pp.129-146

١- رغم أن البديل المقترح للسياسات الاقتصادية التى يجب تطبيقها فى أفريقيا تمدم طرحًا لمحاولة فك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى إلا أنه مازال بديلًا طروحًا على سلطة الدول الأفريقية لتطبيقه، ومن ثم فإن الإرادة السياسية للطبقات لحاكمة تلعب دورًا رئيسيًا فى إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات، ولما كان أى بديل اقتصادى فى مواجهة الليبرالية العالمية لابد أن يكون بديلًا ديمقراطيًا بالضرورة، حيث لا يمكن تحقيقه من خلال نظم سياسية تابعة للرأسمالية العالمية، فإن هناك حاجة لوجود حكومات ديمقراطية شعبية مع ضرورة المشاركة الشعبية فى اتخاذ لقرار، وهو ما يتطلب قدر عاليًا من الحريات السياسية والاجتماعية التى تهيئ المناخ تشكيل التكوينات السياسية والاجتماعية القادرة على المشاركة الشعبية بفاعلية.

٢- إن البديل المقترح يعتبر طريقًا للحد من الآليات المستخدمة لفرض سيطرة الرأسمالية على الدول الأفريقية بما يمكن تلك الدول من إعادة لسيطرة على مواردها، والمقصود هنا بالموارد الطبيعية البترول والغاز ومنتجات المناجم المختلفة، وكذلك الأراضى الزراعية، والعمل الرخيص من جانب، و أيضًا السيطرة على الفائض الاقتصادى المحقق داخل تلك الدول، والعمل على عدم استنزافه وتوظيفه فى صالح التنمية الاقتصادية التى يتم توزيع ثمارها بشكل أكثر عدالة داخل المجتمع، فدون سيطرة الدول الأفريقية على مقدراتها سيكون من المشكوك فيه الإمساك بزمام اقتصادها، وتحقيق ما هو منشود من نمو وتنمية

٣- إن استقلالية التنمية تعنى اعتمادها على القوى الذاتية للمجتمع، وهى القدرات البشرية المدربة والمتعلمة والقادرة على إدارة عملية التنمية من جانب، وكذلك المدخرات المحلية التى يقوم عليها الاستثمار الموجه لتحقيق التنمية المستقلة من جانب آخر.

إن البديل المقترح لا يمكن تحقيقه إلا فى اطار دول تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسى. ولما كانت القارة الأفريقية هى قارة الصراعات القبلية والاثنية

والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، فإن هناك شكوكًا حول إمكانية دفع عملية التنمية المستقلة فى القارة فى ظل حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسى الذى يرجع فى جزء منه- بالإضافة للطبيعة التعددية للمجتمعات الأفريقية- إلى الدور الخارجى الذى ساهم فى تأجيج الصراعات، وهو ما يدفع شعوب القارة الأفريقية إلى ضرورة إعادة النظر فيما آل إليه واقعها السياسى والاقتصادي، واتخاذ مواقف حقيقية لخلق حالة من الاستقرار السياسى اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادى المنشود .

فيما يتعلق بالتكامل الإقليمى بين دول القارة يتطلب الأمر درجة من التوفيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التقارب بين مؤشرات الأداء الاقتصادى فى الدول الأعضاء بكل تكتل.